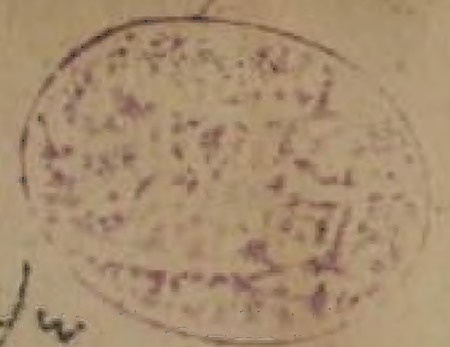


٢٠١٩  
٩٦٨٥٨



هذا كتاب فتاوي سراج الدين قاري الهداية  
علي مذهب ابي حنيفة النعمان عليه  
من المهيم من الرحمة والرضوان

كامل  
الهداية

في زبد تشاجر ، نفعا الله بعلومه  
مع زوجته فقال ، ويبركاته والمسلمين  
لها تكون طالق ثلاث ولا يثبت له في الحال  
ولا في المال فهل يقع عليه ، امير  
طلاق ام لا ، فيدركه التوبة ، ام لا  
الجواب

من مؤخر صدقها على ان يطلقها  
طلقة واحدة وطلقتها طلقة واحدة  
في مقابل مهرها ورضاء ابنتها هو الذي  
يسمونه العلماء خلعاً واختدأ ، فملكته  
نفسها في ذلك الامر فهل له عيلا رجعا ام لا  
الجواب

صبيغة المضارع لا يقع بها  
الطلاق كما صرح به الكمال بن  
الهام الا اذا غلب في  
الحال وصرح بعضهم بلفظ  
تكوني لا يقع مطلقا اي ولو غلب  
في الحال وانت علم بان يدين علي  
كل حال والحاصل انه لا وقع بذلك حيث لا يثبت له  
حالا او مالا والحالة هذه والله اعلم

نعم له ان يجري العقد الجديد في حصة شاهدهين  
عدلين لكن يكون برضاها لا نفاه ملكت نفسها  
في العوض الذي هو المهر والمهرها غير الاول  
لان الاول سقط بالبراءة منها واما اعلم  
ود ان يجري عقد لها وان كانت في العدة لان  
العدة من الزوجه شرعا والله اعلم

نقل من خط  
الشيخ ابي ابراهيم  
الهادي مفتي  
الربيعي





بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله  
صلي الله عليه وسلم وبعد فهذه سؤالات سالها بعض  
الحكام الشيخ الاسلام العلامة سراج الدين قاري الهادي  
تغمده الله برحمته ورضوانه واسكنه اعلى جناته فاجاب  
عنهما بما هو المفتى به من المذهب والعمل عليه فيما فيه الخلاف  
وفيما لا اختلاف فيه بين الاصحاب رضوان الله عليهم اجمعين  
**قال** الشيخ الامام العلامة كمال الدين بن الهمام تغمده  
الله برحمته فلما وقفت على ذلك بخطه المبارك احببت جمع  
من امساكنه واوراقه المتفرقة المسطرة على رسم الفتوي  
وجوابها وها انا اذكر جوابه بحروفه وكذلك السؤال مختصرا  
**سئل** اذا قال الرجل لزوجته ان ابرائيني مما لك علي فانت  
طالق فقالت ابرائني او ابراك الله ولم يكونا يعلمان مقدار  
الحقوق فهل يقع الطلاق ويصح الابراء ام لا **اجاب**  
اذا قالت له في مجلس ابرائني او ابراك الله صحت البراءة

٦  
ووقع الطلاق سواء علما او احدهما مقدار الحقوق او لم  
يعلم الا ان البراءة في المجهولات صحيحة عندنا **سئل** اذا  
ادعي شخص علي خيما او غيره عند الحاكم فسال المدعي عليه  
فصكت عن الجواب الشرعي فهل يجبر بالحس وغيره عليه ام لا  
**اجاب** يجبره ويؤديه بالحس ليجيب عما ادعي عليه به **سئل**  
عن الحر البالغ العاقل اذا تصرف وباع واشترى واقر  
وتزوج وادعي ابوه او وصيه او امين الحكم انه تحت الحجر  
وانه سفيه فهل يقبل ذلك ام لا **اجاب** مذهب الامام  
ابي حنيفة رحمه الله انه اذا بلغ عاقل فجميع تصرفاته  
نافذة **سئل** اذا قال الرجل ان فعلت كذا وان كان  
كذا فعلي عشرة الاف درهم علي سئل النذر الشرعي للفقراء  
او المساكين او لمصالح الحرمين الشريفين ثم فعل ذلك  
هل يطالب ام لا **اجاب** اذا كان المتعلق عليه النذر  
فيما يريد وقوعه يلزمه فيما بينه وبين الله تعالى ولا يجبر  
عليه في القضاء لانه لا يدخل تحت حكم القاضي وان كان



لا يريد وقوعه وفعله فهو مخير ان شاء او في بالمندور وان  
شاء كفر كفارة يمين **سئل** اذا اشترى شخص مكيلا  
او موزونا فاحضر البايع القباي ووزن البضاعة  
بحضور المشتري وسلمها للمشتري ثم ادعى المشتري انها  
ناقصة فهل تسمع دعواه ام لا **اجاب** ان لم يقر المشتري  
انه قبض جميع المبيع وانه استوفى جميع ما وقع عليه  
العقد فلا لقول قوله في مقدار ما قبضه مع يمينه ولا  
يسمع قول القباي وحده الا ان يشهد معه اخر اذ قبض  
جميع المعقود عليه وهو كذا وكذا **سئل** اذا اقر شخص  
ان في ذمته لشخص كذا درهم فثبت له في ذمته بطريق  
شهرعي ولم يقر قبض عوض فلما ادعى عليه واعترف بالقرار  
او اقيمت عليه البينة بذلك طلب يمين المقر انه اقبضه  
العوض الشرعي فهل يلزم المقر اليمين ام لا **اجاب**  
مذهبنا في حنفية ومحمدية يلزم بما اقر به اذا ثبت ذلك  
انه قبض عوضه لانه ما اقر به عوضا عن شيء بل اطلق لكن

المقر انه اعلم انه اقر كاذبا لا يسعه ان ياخذ منه جبرا و  
الفتوى علي انه يحلف المقر انه ما كان كاذبا فيما اقر به واست  
مبطلا فيما ادعيه ويقضي **سئل** عن شخص وقف ارضا  
شايعة او عقارات نصفين او ثلثا او ارباعا علي  
جهات ثم حصل بين مستحق الوقف مخاصمة وطلبوا القسمة  
وهذه الارض مما يمكن قسمتها فهل تقسم او لا **اجاب** ليس  
لهم ان يقسموا العين الموقوفة لان القسمة لما تكون في  
الملك المشترك ولا ملك للموقوف عليهم هذا هو المذهب وبعضهم  
جوز ذلك **سئل** عن رجل له مال لا يؤدي زكاة هل يجبره  
الحاكم علي اخراجها بنفسه **اجاب** اذا قامت البينة عليه  
ان له مالا وانه لا يؤدي الزكاة اجبره الحاكم علي اخراجها  
بنفسه **سئل** هل لاحد من الناس ان يجبي الزكاة قهرا  
من اربابها بغير اذن الامام ولا نايبه ويعطيها لمن  
يختاره وهل تسقط الزكاة بذلك عن صاحبها **اجاب**  
ليس لمن لا ولاية له ان يطالب احدا بزكاة ماله ويأخذها



منه جبرا ويصرفها الى المصارف بل يرفع امره الى الامام  
او نائبه ليامره باخراج الزكاة بنفسه ويجبره اذا امتنع  
ومن ارتكب ذلك الفعل فهو متعدي الى الامام فيؤدبه  
عائري ومتي اخذها بغير رضا المالك وصرفها الى المصارف  
لا تستقط الزكاة عن المالك لان الزكاة عبادة ولا بد فيها  
من اختيار الموذى وترد الي من اخذت منه لانه غاصب  
**سئل** عن الواقف اذا رجع عن ما وقفه قبل الحكم بلزوم  
الوقف ثم وقفه ثانيا على جهة اخرى وحكم القاضي بصحة  
الرجوع وبصحة الوقف الثاني ولزومه على مقتضى مذهب  
الامام ابي حنيفة فهل يصح هذا الوقف الثاني **اولا اجاب**  
اذا رجع الواقف عما وقفه قبل الحكم بلزومه على مقتضى قول  
ابي حنيفة انه صحيح لكن الفتوي على خلاف قوله في الوقف  
وانه يلزم من غير حكم الحاكم ومع ذلك اذا قضى بصحة الرجوع  
قاضي حنفي صح ونفذ فاذا اوقفه ثانيا على جهة اخرى  
وحكم به حاكم صح ولزم وصار للمعتبر هو الثاني لانه قايده

٤٩  
بحكم الحاكم **سئل** عن اراد ان يتخذ طاحونا بين جيران بيوتهم  
عتيقة يخشى عليهم منها فهل لهم منعه **اولا اجاب** اذا اخبر  
اهل الخبرة ان اتخاذ الطاحون يوهن بناء بيوتهم  
فالفقوي على انه يمنع من التصرف على وجه يتضرر به الجار  
وان كان يتصرف في ملكه **سئل** هل يجوز للنصارى  
واليهود ان يتخذوا بيتا يجتمعون فيه ويقسمون اذا كانوا  
في بلد ليس فيه بيعة ولا كنيسة **اجاب** انهم ممنعون من  
احداث بيت يجتمعون فيه لذلك وجوز لهم ان يستأجروا  
مكانا يصلون فيه صلواتهم **سئل** عن تزوج امرأة ولها  
ابن من غيره فتزوج الابن امرأة واستولد لها بنتا  
فهل هذه البنت تحرم على زوج ام الابن المذكور **اولا اجاب**  
نعم تحرم عليه ان يتزوج بنت ابن زوجته لانها ولد  
ربيه فتحرم عليه وان سفلت **سئل** اذا تصادق اثنان  
على انهما ابنا عم وكل منهما نسبة معروف فهل يصح هذا  
الاقرار ويتوارثان به **ام لا اجاب** يصح هذا في حق ارض



كل منهما من الآخر لا في حق ثبوت نسب كل واحد منهما في الجدة  
ولا بد من ان يبين في الاقرار انه ابن عم شقيق او لأب  
او لأُم فان ثبت ذلك بالبينة صح في ثبوت النسب ايضا  
**سئل** عن الرجل اسلم لرجل مبلغا في شيء يجوز فيه السلم  
ثم طال به فادّعي عند الحاكم انه اقرب قبض راس المال المسلم  
ولم يقبضه وانه كان كاذبا في اقراره **اجاب** بحلف رب  
المسلم انه لم يكن كاذبا في اقراره اذا اراد تحليفه فان حلف  
استحق المسلم فيه وان بكل برئ المسلم اليه مما اقرب كما  
تقدم وانه المفتى به **سئل** هل يجوز بيع مثقال من الذهب  
بقنطار من الفلوس نسيئة ام لا **اجاب** لا يجوز بيع  
الفلوس لي اجل بذهب او فضة لان علماء نادر ضي امر تعالى  
عنهم نصوا على ان ذلك لا يجوز سلم موزون بموزون الا ان  
يكون الموزون المسلم فيه مبيعا كزعفران او غيره والفلوس  
ليست من المبيعات بل صارت اثمانا **سئل** هل يجوز  
الزكوة في الفلوس المتعامل بها في هذا الزمان **اجاب**

نعم الفتوى على وجوب الزكوة في الفلوس اذا تعامل بها  
وبلغت ما يساوي مائتي درهم من الفضة وعشرين مثقالا  
من الذهب **سئل** عن شخص عليه دين لشخص والمدين  
وكيل يتصرف عليه فاذن المدين لو كيله ان يعطى رب  
الدين دينه وغاب فطالبه رب الدين الوكيل فادّعي ان  
ليس تحت يده مال لموكله فهل يقبل قوله بلا عين ان ليس  
تحت يده لموكله وهل يعتد بقوله بلا عين او لا واذا اقام  
رب الدين بيئته ان تحت يده مال لموكله هل تسمع او لا  
**اجاب** لا يلزم الوكيل دفع ما في يده الي من وكله بقبضه  
منه وان انكر ان الموكل بقبض الوكيل او العين ليس له تحت  
يده شيء لا يلزمه شيء ولا عين عليه لان العين انما تجب  
بالخصم والوكيل بقبض الوكيل لا بالعين ليس لخصم  
**سئل** عن رجل استاجر ارضا ما لم ينتفع بها بيع  
جميع المثلح منها بعد سقيا بالماء حية ينقذ المثلح **اجاب**  
اذا استاجر الارض يسوق اليها الماء ثم ان الماء الذي



يسوقه اليها ينقذ ملحا فهذا الملح ملكه لانه انعقد من  
الماء الذي ساقه الي هذه الارض ملكته فيها فاذا كان كذلك  
فلا جارة صحيحة لانه استاجر الارض ليحسب فيها الماء  
الذي يسوقه اليها في المدة التي استاجرها لذلك فصار كما  
اذا استاجر حوضا او صهرا يحمل به ماء يجعله اليها  
وان كان الملح الذي ياحته الما هو من اجار الارض لا من الماء  
الذي ساقه اليها فهو ملك لصاحب الارض لان اجزاء ارضه  
كالطين والتراب فلا يجوز استيجار الارض لذلك لانه استيجار  
علي استهلاك العين والاجارة انما تنعقد علي استهلاك  
المنافع فاذا انصرفا فيرد كل واحد من المتواجزين لصاحبه  
ما وضع يده عليه **سئل** عن شريكين في دار انفقوا  
وسقط نقضها فطلب احدهما قسمة النقص والي الآخر  
**اجاب** الانقاص ان امكن قسمة ما بان لم يحتج الي كسر وشق  
قسمت بطلب احدهما وبحجبه الممتنع وما يحتاج الي كسر  
لا يقسم الا بالتراضي والجهد القايمة لا تقسم الا بالتراضي

سئل

سئل هل للقاضي تزويج الصغار **اجاب** ان كتب في  
تقليده ان له تزويج الصغار زوج والا فلا **سئل** عن  
البايع هل له حبس المشتري علي الثمن وان كان المبيع في يده  
**اجاب** نعم له حبس علي الثمن وان كان المبيع في يده كالمترين  
يحبس الراهن وان كان الرهن في يده **سئل** عن شخص ادعي  
علي اخر مال فادعي انه اقبضه المال وان له بينة تشهد له بذلك  
وهي متعددة هل يهرل الي احضارها **اجاب** اذا اقربا للمال  
وادعي الا يفاء ان لم يقم البينة بذلك في الحال والا للزم  
بدفع المال واذا اقام بينة بعد ذلك لا يرد اليه ما اخذ  
منه لان الدين الذي ادعاه المدعي ثبت باقراره وما ادعاه  
من الا يفاء لم يثبت بعد ولا يوجب الثابت بمجرد دعواه  
بالا يفاء **سئل** عن شخص اشترى من اخر جميع ما في يده  
من نفود وبضايع وغير ذلك فهل يصح ذلك **اجاب** ان  
علم المشتري جميع ما يملكه البايع صح البيع ولا يضرك جهل  
البايع بمقداره **سئل** عن المودع والعامل في المال



اذا شهد عليه عند الموت انه رد المال الي مالكه او انه تلف في  
يد هل تبوا الورثة **اجاب** اذا مات من عنده مال الوديعة  
او القرض او غير ذلك مما هو امانة كان القول قوله في رده  
الي مالكه او تلفه او جز منه فطوب وورثته بذلك فادعوا  
ان مورثهم ادعي قبل موته انه رده الي مالكه وان تلف منه  
واقاموا بينة علي انه قال ذلك في حياته تقبل بينتهم  
وكذا اذا اقاموا بينة علي انه قال ذلك في ان حين موته  
كان المال المذكور قائما وان مورثهم قال هذا المال لفلان  
عندي وديعة او قرض او قبضة لفلان بطريق الوكالة  
وارسله لادفعه اليه فادفعوه اليه ولكنه ضاع بعد ذلك  
من عنده فلا ضمان عليهم ولا في تركته **سئل** عن رجل اشترى  
شيئا واقرب برؤيته عند الشهود ثم بعد قبضه ادعي انه لم  
يكن راه واراد رده هل له ذلك **اجاب** اذا ادعي المشتري  
بعد اقراره برؤيته البيع ورؤية عيوبه انني اقررت  
بذلك ولم اكن رايت المبيع وكذب البايع ان اقراره بذلك

كان

كان بعد الرؤيا والمعرفة به فان حلف لم يلتفت الي انكاره المشتري  
وان نكل فللمشتري الرد **سئل** عن رجل اشترى جميع  
ما في هذا البيت المفقول هل يصح **اجاب** البيع جائز لان  
الجهالة اليسيرة لا تمنع صحة البيع وللمشتري الخيار  
اذا اراد في ما في البيت ان شاء رضي وان شاء رده ولا خيار  
للبايع **سئل** اذا اخذ المطلق ولده من حاضنته لتزويجا  
هل له ان يسافر به او لا **اجاب** لم ان يسافر به الي ان يعود  
حقا له **سئل** اذا سقطت حضنة الجدة بتزويجها اجني  
ولها ام هل تستحق الحضنة **اجاب** نعم تستقل الحضنة  
الي ام الجدة وان علت **سئل** عن رجل تزوج امرأة وزفت  
اليه بقماش وحلي ومصاع ونحاس وغير ذلك والزوجة  
حررة بالغة ثم بعد ذلك ادعي والدها ان جميع ما مع ابنته  
ملكه واعاره لها لتجعل به في بيتها ليس ملكها وادعت  
البنات المذكورة انه ملكها ليس له ولا لوالدها في شيء  
منه حق فقول من يسمع **اجاب** القول قول الاب والام



انما لم يملكها وانما هو عارية عندها مع اليمين الا ان  
تقوم دلالة علي ان الارب والام ملكا ن مثل هذا الجواز  
الذي للبنت **سئل** عن رجل سال من الحاكم ان يحلف  
عزيمه ان لا يشكوه من الشرع فابي الغريم الحلف **اجاب**  
ليس للتقاضي ان يجبره على الحلف وانما ينهيه عن التعرض  
له من غير الشرع فاذا انفضاه ثم شكاه الي غير الشرع ادبه  
وعزيمه جميع ما غرم بسبب ذلك **سئل** عن رجل له عقار  
وارض وقف نصفها شايخ ثم توفي فارادت اولاد الموقف  
عليهم قسمة ذلك وهو ما يحتمل القسمة فهل يجبرهم  
الحاكم الي ذلك ويقتسم ذلك ويفرز الوقف من الملك ويحكم  
بصحتها او لا **اجاب** نعم تجوز القسمة ويفرز الوقف من  
الملك ويحكم بصحتها ويجوز للورثة بيع ما صار لهم بالقسمة  
واذا قسم بينهم من غير علم بالقسمة ان يشاء عين جهة  
الوقف وجهة الملك بقوله والاولي ان يفرع بين الطرفين  
نفيا للزعم عن نفسه **سئل** عن معني قولهم فيجب في الاجارة

القاسرة

القاسرة اجرة المثل لا يتجاوز به المسمى **اجاب** معناه  
انه يتاجر شخص شيئا باجرة معلومة تكن بشرط في صلب  
العقد مثلا ان مرمة الدار علي المستاجر او علف الدواب  
علي المستاجر فهذا شرط يفسد العقد لان المرمة والعلف  
علي المؤجر فاذا استوفي المستاجر المنفعة في هذه الاجارة  
الفاسدة فالواجب علي المستاجر اجرة المثل اما اذا فسد  
الاجارة لجهالة الاجرة بان استاجر شيئا مدة معلومة  
كثوب او دابة ولم يبين جنس الثوب ونوعه فالواجب  
علي المستاجر اجرة المثل بالغاما ببلغ اذا استوفي المستاجر  
المنفعة **سئل** هل تجوز اجارة الارض المشغولة بزرع  
الغير **اجاب** اذا كان الزرع بحق بان كان باجارة لا يجوز  
ان يؤجر ما لم يحصل الزرع الا ان يؤجرها اجارة مضافة  
الي المستقبل وان كان الزرع بغير مستند شرعي صححت  
الاجارة لان الزرع في هذه الصورة واجب القطع فالمؤجر  
في هذه الصورة قادر علي تسليم ما اجره بان يجبر صاحب



صاحب الزرع على قلعه سواء ادرك او لا لانه لاحق لصاحبه  
في ابقائه **سئل** اذا غصب الارض من المستاجر هل تلزمه  
الاجرة **اجاب** اذا غصب من المستاجر ولم يتمكن من  
الانتفاع بها تسقط عنه الاجرة مدة الغصب فاذا زال  
وانتفع بها وجب عليه الاجرة بقدر ما انتفع فان لم يبق  
من المدة ما يتمكن من الانتفاع بها لما استوجرت له فله  
ان يفسخ الاجارة كما كان له ان يفسخ حين غصبت منه  
**سئل** عن المرتهن اذا ادعى رد العين الموهونة وكذبه  
الراهن هل القول قوله **اجاب** لا يكون القول قول المراتن  
في رده مع يمينه لان هذا شأن الامانات لا المضمرات  
بل القول قول الراهن مع يمينه في عدم رده اليه **سئل** عن  
شخص ادعى على ورثة شخص انه اودع مورثهم وديعة  
فانكر الورثة ولم توجد العين المودوعة في الترسعة  
وللمدعي بينة بذلك **اجاب** اذا اقام المودع بينة  
على الادعاء وقدمات المودع مجهلة للوديعه ولم يذكرها

في وصية ولا ذكرها لورثته ففما زها في تركته فان اقام  
بينته على قيمتها اخذت من تركته وان لم يكن له بينة على  
قيمتها فالقول قول الورثة مع يمينهم ولا يقبل قول الورثة  
ان مورثهم ردها لانهم لزمهم ضمانها فلا يبررون بمجرد قولهم  
من غير بينة شرعية علي ان مورثهم ردها **سئل** عن  
شخص دفع لآخر مبلغا وامره بدفعه لزيد وان ياخذ من  
زيد رجعة ان المبلغ وصل له ففعل ذلك وادعى الماذون  
ضياع الرجعة منه وانكر زيد القبض فهل القول قول زيد  
مع يمينه ام القول قول الماذون مع يمينه **اجاب**  
القول قول الماذون مع يمينه في انه دفع اليه زيد وانكر  
زيد القبض فالقول قوله مع يمينه ايضا فحاصل الجواب ان  
الماذون يقبل قوله في حق نفسه لا في حق زيد اذا انكره  
ببينته تقوم عليه واذا اشترط على الماذون ان لا يدفع  
الا بشرط الا يشهد علي زيد واحضار رجعة تشهد  
علي زيد بالقبض فلم يحضر رجعة بذلك وانكر زيد القبض



كان للماذون ضمانا له ولا ينفعه قوله استشهدت وضاعت  
الوثيقة ولا يبرأ ماله بحضر الرجعة او يقر زيد بالقبض  
**سئل** عن شخص خرج من عند القاضي في الترسيم مع الرسول  
علي حق شرعي فذهب مع الرسول ليرضى خصمه بالدفع او  
بالسجن فحضر الرسول وادعي انه هرب منه وليس للرسول  
بينة بذلك فهل يلزم الرسول المبلغ وهو القول قوله في  
هروبه **اولا اجاب** اذا هرب الغريم من الرسول وعجز عنه  
فالقول قوله في ذلك ولا ضمان عليه لكن اذا لم يعلم هروبه  
الابقوله يوجب على التفريط فيه **سئل** عن جماعة من اهل  
الذمة شهدوا علي ذي انه اسلم وخرج مزددين النهرانية  
وانكر هل تقبل شهادتهم عليه **اجاب** لا تقبل شهادتهم  
عليه ولا يتعرض له بسبب هذه الشهادة لانهم يزعمون  
انه ارتد ولا تقبل شهادته الذي علي المرتد **سئل** عن  
شخص استعار ثيابا ليرهنه ورهنه واستحق الدين  
هل يجبر المعير علي فك الرهن ويجبر عليه المستعير اام المرتن

اجاب

اجاب لا يجبر المعير علي قضاء الدين ولا علي بيع العين وكذا  
ليس للمستعير بيعه وكذا ليس للمرتهن بيعه الا برضى  
مالكه وانما له حبس الرهن الي ان يستوفي دينه **سئل** عن  
شخص وكل شخصا في بيع ثمره او قبض دينه وقبل الوكيل  
الوكالة ثم انه تهاون حتي انه عدم ما وكله فيه فتلفت الثمرة  
او تسحب الرجل هل يلزم الوكيل شي **اجاب** لا ضمان علي  
الوكيل في شي من ذلك لانه متبرع في ذلك ولا ضمان علي المتبرع  
**سئل** عن شخص استاجر شخصا علي ان يسافر ملاحا في  
سفينة او عكسا للحجاز ثم اختلفا في استيفاء العمل  
فادعي المستاجر عدم الوفا وادعي الموجر الوفا فالقول  
لمن **اجاب** القول قول المستاجر مع عينة والبينة  
بينه الموجر لانه يدعي لايفاء والمستاجر ينكر **سئل**  
عن شخص اشترى دارا ببلد وها ببلد اخري وبين  
البلدتين مسافة يومين ولم يقبضها بل خلى البايع  
بين المشتري والمبيع التخلية الشرعية ليتسلم الدار فهل



يصح ذلك وتكون التخلية كال تسليم اجاب اذا لم تكن  
الدار بحضرتها وقال البايع سلمتها لكو قال المشتري  
تسلمت لا يكون ذلك قبضا ما لم تكن الدار قريبة منه بحيث  
يقدر علي الدخول فيها والا فلا فيستفيد لا يكون قابضا وفي  
مسئلتنا ما لم تمض مدة يتمكن الذهاب اليها والدخول  
فيها لم يكن قابضا ~~سئل~~ عن شخص ادعي علي اخر  
انه تسلم منه قدرا من النقود والبضائع ولم يذكر سبب  
التسليم وقال المدعي عليه ما يستحق علي التسليم ما  
ادعاه وسئل الحاكم عن سبب التسليم فامتنع من ذكره  
فهل يجبر علي ذلك او يلزم الشهود بيان السبب اجاب  
هذه الدعوي صحيحة ولا يجبر المدعي علي بيان سبب  
التسليم وما ادعي به ويلزم المدعي عليه رد الجواب  
فان انكر واقام البينة علي ذلك قضى له بما ادعاه ولا  
يلزم الشهود بيان الجهة ~~سئل~~ عن شخص قال لا خير  
زيد انا لني عليك بالف فقال الكريهة او وصول فقال

١  
لا وانما قال اعطني الالف فان قال زيد ان ما انا لني  
عليك بشيء فادرجع بها علي فاعطاه ذلك ثم ان زيدا  
مات او غاب فهل للمقبض ان يرجع علي القابض بالالف  
اجاب ان اعترف المحال عليه بالدين الذي اجل  
به عليه ودفع الي المحال علي هذا الوجه لا يرجع به علي  
المحتال امام يعرف المحال فان صدق المحيل المحتال  
ثم الامر وان افكر الحوالة واخذ دينه من المديون يرجع  
المديون به علي المحتال مما قبضه منه وكذا ان مات او  
غاب ولم يعلم حاله لا يرجع علي القابض بشيء ~~سئل~~  
هل يجوز بيع بزر الكتان قبل ان يدرس ويصير احما  
يعصر منه الزيت هل يجوز بيع العدس والباقلاني  
قشرها اجاب لا يجوز بيع الاول قبل الدرس كما لا  
يجوز بيع حب القطن في قطنه ولا بزر البطيخ ويؤ  
بيع الباقلان والعدس في قشرها ولا خياره كما يجوز  
بيع الحنطة في سنبلها والباقلاني في قشرها ~~سئل~~ عن



مسلم بينه وبين ذمي او مستان من حداوة دنيوية هل  
تقبل شهادته عليه اجاب لا تقبل شهادته عليه سئل  
عن شخص اشترى من اخر فرسا فذكر البايع انها من  
نسل فرس فلان مشهورة بالجودة ثم تبين كذبه هل  
للمشتري الرد اجاب اذا اشترى بها بناء على ما  
وصف له بثمن لو لم يصفها بهذه الصفة لا تشتري  
بذلك الثمن والتفاوت بين الثمن فاحش وهي لا تساوي  
ما اشترى هابه له اذا تبين ذلك سئل عن شخص تزوج  
امراة علي انها مسلمة فظهرت انها كاتبة هل له  
فسخ النكاح او لا اجاب ليس له فسخ النكاح سئل  
عن رجل اشترى من اخر برز بطيخ فزرعه فلم ينبت  
وادعي المشتري انه كان معيبا واقام بينه ما اذا يلزم  
البايع اجاب اذا ثبت انه كان معيبا يرجع بنقصان  
العيب سئل عن شخص اشترى من اخر سلعة  
فقال البايع ان زيد اعطاني فيها الفا فما رضيت

ابيعها

ابيعها له فاشترى بالف بناء على هذا الاخبار ثم تبين  
ان زيد لم يدفع فيها الفا فهل للمشتري الفسخ اجاب  
اذا اشترى بثمن فيه عيب فاحش وكان البايع غرره  
بقوله بان قال زيد اعطاني فيرا كذا فشراه بناء على  
اخباره ثم تبين العيب الفاحش له الرد اما اذا كان  
ما اخبر به هو قيمة فليس له الرد وان تبين كذب  
البايع فيما اخبر به سئل هل يجوز بيع قصب  
السكر وهو قايم على اصوله مغطي في قشره بعد بدو  
صلاحه او لا اجاب نعم يجوز البيع وله الخيار اذا  
راه بازاله قشره ان شاء اخذه وان شاء رده فان  
قلع شيئا منه من الارض بطل خياره سئل عن شخص  
مسجون بدين شرعي لشخص وله بضائع ومتاع ومال  
ظاهر فشرع يتصرف فيها بالهبة والوقف والبيع  
والاكل حية يعود فقيرا ويحرم رب الدين ماله فما  
الحكم في هذه التصرف وانفاق هذا المال هل تجر المحاكم



عليه ويسمى غلبة اولاً اجاب اذا كان الامر كما ذكر  
فللقاضي ان يقضي في هذه المسئلة بقول صاحبه  
ويسمى غلبة وامواله ويقضي بها ديونه جبراً عليه  
وان لم ير ضرراً ان يحجز عليه ويمنعه من هذا التصرف  
فاذا قضى به نفذ سئل عن مسئلة الوقف ما صورته  
وهل هي قول ابي حنيفة رحمه الله ام قول صاحبه اجاب  
الاستبدال اذا تعين بان كان الموقوف لا يستفيع  
به ثم ومن يرغب فيه ويعطي بدله ارضاً او داراً لها  
ربيع يعود نفعه على جهة الوقف فالاستبدال في  
هذه الصورة قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى  
وان كان الوقف له ربيع ولكن يرغب شخص في استبداله  
ان اعطي مكانه بدلاً اكثر ربيعاً منه في منتفع الوقف  
جاز عند القاضي ابي يوسف والعمل عليه والا فلا يل  
سئل عن شخص براء شخصاً من سائر الحقوق الشرعية  
وكتب بينهما مسطوراً بذلك ثم ادعى المبرء انه وجب

له على المقر له حق بعد تارخ البراءة وانكر المقر له  
وقال انما هذا الحق كان قبل البراءة وقد سقط بالبراءة  
فالقول لمن اجاب اذا لم يثبت المقر بالبراءة ان تارخ  
ما ادعى به متأخر عن تارخ البراءة والا فالقول قول  
المنكر مع يمينه سئل عن شخص وقف عقاراً ولم  
يعين الناظر فلن يكون النظر هل يكون مستحق الوقف  
ام للمحاكم اجاب اذا مات من غير وصي فالنظر للمحاكم  
وان مات عن وصي في تركته فالوصي يتكلم في وقفه  
سئل عن شخص باع عيناً ثم حضر شخص فادعى حصته  
في العين فصدقه البايع هل يقبل قول البايع اجاب  
لا يقبل قول البايع ان المدعي له حصته في المبيع الابدية  
شرعية سئل عن مستحق حصته في وقف عليه وهو  
ناظر عليها اجرها مدة طويلة وقبض اجرتها ثم مات  
في اثناء المدة وانتقل الوقف الي غيره هل تفسخ اجارته  
اجاب لا تفسخ يموت الناظر الموقوف وان كان هو

طلب الناظر للمحاكم



المستحق بانفراد سئل هل يجوز بيع الخضره الغايبة  
في الارض كالنخل والجوز والقلقاس اجاب يصح البيع  
واذا قلعه البايع فلا شترى الخيار سئل اذا مات احد  
المؤجرين والمستأجرين هل تنفسح الاجارة في نصيبه  
فقط اجاب كل من مات منهم انفسح في نصيبه وبقي  
العقد في نصيب الآخر يقطع من الاجرة سئل عن رجل  
ياخذ المكوس اشهد عليه انه لا يستحق عند زيد مكسر  
قصب ولا موز ولا بلح ولا غير ذلك ثم بعد مدة ادعي  
علي زيد مبلغ ثمن جديد وبضاعة واقام بذلك بينة  
وادعي زيد عدم الاستحقاق وتمسك بقول المكاسر  
في الاشهاد عليه وغير ذلك وادعي ان هذا المدعي به  
دخل في عموم هذا اللفظ وقال المكاسر المراد بقولي  
لا غير ذلك من المكوس خاصة فايها يقبل قوله اجاب  
القول قول المدعي مع يمينه ان الذي ادعي به غير  
المكسر وان قوله غير ذلك بيان للمكسر انه هو المجل

١٤  
والمبري سئل عن صغير اسلم فادعي ابوه النصراني  
انه عمر خمس سنين وانه غير مميز وادعت امه المسلمة  
ان عمر سبع سنين وانه مميز فالقول لمن وما المراد بقول  
صاحب المجمع ويصح اسلام الصبي لعاقل اجاب يعرض  
علي اهل الاسلام ويرجع اليهم فيه والمراد بالصبي لعاقل  
المميز وهو من بلغ سبع سنين فما فوقها لانه روي  
ان النبي صلى الله عليه وسلم عرض الاسلام علي رضي الله عنه  
وهو ابن سبع سنين فلجابه اليه سئل عن رجل قال  
لاخري عند والدك المتوفي حق شرعي فمستند شرعي  
فقال الولد لا اعلم لك علي ابي حق فاقال له اعطني ما اقول  
لك اني استحقه عليه وانا اظهر لك المسطور فاعطاه الولد  
وهو غير مصدق له في دعواه فلما قبض المبلغ امتنع من  
اظهار المستند شرعي يسوقه من وقت الى وقت فهل  
للولد الرجوع عليه بما قبض له اجاب اذا لم يصدق  
ودفعه علي ان له مستندا ولم يبين له الرجوع عليه



بما افعله اليه سئل عن رجل زوج بنته العاقلة البالغة  
البكر بغير اذنها ولا رضاها ولم تحر النكاح ثم طلبت  
من الحاكم فسخ النكاح فهل يسوغ للحاكم فسخه مع العلم  
بالمخلاف في المسئلة واذا حكم ببطلانه ولهذا الزوج ولد  
هل تحل هذه الزوجة له **اجاب** اذا لم يكن حكم الحاكم  
بصحته صح ابطال القاضي الحنفى له وان حكم بصحته نفذ  
وليس للحنفى ان يبطله فالاختياط انه لا يتزوجها وهذا  
الذي افتى به الا ان يرى القاضي ذلك فله ذلك اذا اعتد او لا  
سئل عن الدابة اذا ركبت وعلي بدنها من روثها و  
عرق واصاب بدن الراكب او ثوبه من ذلك العرق الملوث  
**اجاب** ان كان علي بدنها روث وعرق واصاب الثوب  
نجسه ولا يظهر بدن الحيوان اذا اصابه روث او بول  
الا بالغسل **سئل** هل يمنع الجار ان يفتح كوة يشرق  
منها علي جاره وعياله **اجاب** نعم يمنع من ذلك  
سئل عن شخص تزوج امرأة وزفت اليه بجهاز

وقمار

١٥  
وقمار ونحاس ومصاع وغير ذلك فاقامت معه مدته ثم  
توفت فادعي ابوها ان ذلك جميعه ملكه خاصة واحتاط  
عليه وانكر الزوج **اجاب** اذا زفت الي الزوج وصلت  
اليه مع الجهاز لا يسمع من الابوين ان ذلك لهما الا ببينة  
سئل هل يجوز اكل جميع اصناف العصافير ولو كانت  
خطا طيف **اجاب** نعم يحل اكل جميع العصافير كلها  
ولو كانت خطا طيف لا بأس باكلها كذا قال محمد بن مقاتل  
من علمائنا سئل عن شخص له معصرة سكر فاشترى  
من شخص قصبا قائما علي اصوله فراه في قشره مغطى به ثم  
انه امر رجال المعصرة بكسر القصب واحضاره للمعرة  
ففعلوا وعصر وامنه سكر فحضر المشتري يوما فرأى  
القصب مسوسا معيبا فهل له الرد بهذا العيب **اجاب**  
فعل من امره المشتري في المغيب كفعله بنفسه  
ومن اشترى شيئا بعضه مغيب في الارض وقلعه  
ليس له رده بعد ذلك بخلاف الرؤية لانه دخله نقص بقلعه



لكن له رده بخيار العيب فاذا تصرف في بعضه باحل  
او استهلك ثم اطلع على عيب فمذهبنا لامام انه ليس له  
ان يرجع بادرثر العيب فيما تصرف فيه ولا ان يرد الباقي  
والفتوي على قولها انه يرجع بنقصان العيب فيما احل  
وفيما بقي وان ضاع بعضه ثم اطلع على عيب لا يرجع  
بشيء اتفاقا **سئل** عن امرأة ادعت علي زوجها  
بكسوتها الماضية فذكر انه قررهما كل سنة كذا وكذا  
فانكرت الرضا بهذا فهل يلزم الزوج هذا المبلغ  
الذي اعترف به او لا **اجاب** انا يقضي بالنفقة و  
الكسوة الماضية اذا سبق قضاؤها او تراخى من  
الزوجين فاذا قالت انا لم ارض لما قدرت فقد ردت  
اقراره لانها قد لا ترضي بالقليل ولا ترضي بالترك اصلا  
**سئل** عن شخص مات وعليه ديون وله عقارات  
فباعها الورثة وتصرفوا في ثمنها هل ينعقد هذا البيع  
اولا **اجاب** اذا لم تكن الديون مستغرقة للتركة صح

بيع الورثة لها وتلخذ الغرماء ديونهم من الورثة وان  
كانت مستغرقة للتركة لم يصح بيع الورثة لانهم لم يملكوها  
لكن لهم ان يقولوا لارباب الديون خذوا ديونكم منا  
ونحن نأخذ هذه التركة **سئل** عن امرأة غاب عنها  
زوجها نحو خمسة عشر سنة فجاءت لحاكم يري فصح نكاحها  
واقامت عنده بيعة شهدت انه غاب عنها ولم يترك لها شيئا  
ففسخ نكاحها وحكم بصحة الفسخ ثم تزوجت بعد ذلك  
برجل وحكم حاكم بالفسخ بصحة التزوج ثم طلقها فحضر  
الي قاضي حنفي ليزوجها بزوج اخر فهل يسوغ للحنفي  
ان يزوجها واذا حضر زوجها الغائب واقام بيعة  
انها مواصلة بنفقة هل يبطل هذا التزوج الثاني  
**اجاب** اذا فسخ النكاح حاكم يري ذلك ونفذ فسخ حاكم  
اخر وتزوجت غيره صح الفسخ والتنفيذ والتزوج  
بالغير ولا يرتفع ذلك بحضور الزوج وادعائه انه ترك  
عندها نفقة مدة في مدة غيبته واقام البيعة بذلك



لأن بينة المرأة أنه لم يترك عندها نفقة اتصل بها القضاء  
فلا ينتقض بعد ذلك بالبينة الثانية **سئل** عن رجل وقف  
عقارا وشرط أن لا يوجر أكثر من سنة فحصل في الوقف  
خراب كثير واحتيج إلى إجارته نحو ثلاثين سنة لعمارتها  
فهل يصح ذلك **اجاب** إذا لم تحصل عمارة الوقف إلا بذلك  
يرفع الأمر إلى الحاكم ليفعل ذلك فإذا فعل ذلك صح **سئل**  
عن وقف أنهدم ولم يكن له شيء يعمره ولا يمكن إجارته  
وعمارته هل تنبأ انقاضه من حجر وطوب وخشب **اجاب**  
إذا كان الأمر كذلك صح بيعه بأمر الحاكم ويشتري بثمنه  
وقف مكانه فإن لم يمكن رده إلى ورثة الواقف أو  
وحدوا ولا يصرف ذلك إلى الفقراء **سئل** عن شخص  
أذن لأخيه أن يعطي زيدا ألف درهم من ماله الذي تحت  
يد فادعى المأمور الدفع وغاب زيد وانكر الأمر  
الأذن وطالبه بالبينة على الدفع فهل يلزم ذلك **اجاب**  
أن كان المال الذي عنده إمانة فالقول قول المأمور

مع يمينه وإن كان مفضوبا أو ديناً لم يقبل قوله إلا ببينة  
**سئل** عن شريكين في بستان ولهما فيه دواب تعمل في البستان  
فقاب الشريك والبستان محتاج إلى مصارف على الدواب  
والرجال الذين يعملون في البستان ولا يتلف الزرع والدواب  
ولم يكن الشريك إذاً لشريكه في المصروف على حصته ونصيبه  
فما الحكم **اجاب** يرفع الأمر إلى الحاكم فيأذن له في المصارف  
ليرجع به على شريكه إذا حضر **سئل** أيضا عن هذا الشريك  
إذا امتنع من المصروف على هذا البستان لقصد أضرار شريكه  
وخراب البستان ثموت الأشجار من عدم المسقى وضعف  
الدواب من عدم العلف وغير ذلك هل يجبره القاضي على  
المصروف أم على بيع نصيبه أم لا يلزمه شيء **اجاب** إذا امتنع  
عن الاتفاق على الدواب يجبره القاضي على الاتفاق  
عليها أو البيع وأما الأشجار إذا كانت الشراكة شائعة  
بجبره على المقايضة **سئل** عن الشريك إذا خلط مال  
الشركة بماله آخر بغير إذن شريكه أو المصارف بغير إذن



رب المال وهلك المال هل يضمن الشريك اورب المال اجاب  
الشريك اورب الملا اذ اقال لشريكه اعمل فيه برايك فخلط  
ملا الشريك او المضاربة عماله او مال غيره لا يكون مستقرا  
واذا هلك لم يضمن وان لم يقل له ذلك يكون متعديا بالخلط  
فيضمنه مطلقا هلك الام لا واذ اختلفا في الامه ذن  
فالقول قول المالك الا ان يقيم الماخرا البينة على الامه ذن  
**سئل** عن مستحق لوقف عليه وهو ناظره آجره بدو  
اجرا لمثل هل يصح ذلك **اولا اجاب** لا يجوز ذلك وان  
كان هو المستحق لذلك لما يحصل به من الضرر للوقوف بالاجل  
**سئل** عن الحاكم اذا اقال ثبت عندك ذلك ولم يقل وحكته  
هل هو حكم منه **اجاب** لا يصح ان قول القاضي ثبت  
عندي ذلك حكم منه **سئل** عن مسلم ببلاد الا فرنج تعرض  
له افرنجي واطمه وهنكه وضربه بالرمي ببول من جلده وعرقه  
ما لادم ان الله تعالى فكرا بصره وحضر الي دار الاسلام  
ووجد عرقه الا فرنجي بها فادعي عليه واقام البينة

بذلك

بذلك فادعي عليه اجاب ما فعله الحربي بالما سور في دار  
الحرب من اخذ مال وضرب ثم دخل دار الاسلام ودخل الحربي  
بها مان لا ضمان عليه في شيء مما فعله بالما سور **سئل** عن  
ذمي ميمز اسلام وهو سكران هل يصح اسلامه اجاب  
يصح كالبالغ السكران لكن اذا زال سكرهما فعاد الى  
دينهما يجبران على العود الى الاسلام بالحبس والضرب  
ولا يقتلان **سئل** عن رجل ادعي على اخيه قذف فانكر  
فالتمس بيمينه لعدم البينة فنكل هل يلزمه الحد والتعزير  
**اجاب** ان ادعي بما يوجب حد القذف فانكر لا يستخلف  
لانه الحد ولا يستخلف فيها والتعزير ما يوجب التعزير  
وانكر استخلف بالاتفاق فان نكل عزير **سئل** عن  
رجل اودع رجلا وديعة وسافر المودع فاقام زيد  
بينة ان المودع اقران الوديعة اليه عند فلان  
ملك زيد وانه اذن لزيد في مطالبة المودع وقبضها  
منه وانه اذن للمودع ان يسلم لزيد فادعي بذلك عند



الحاكم فجدد المودع الوديعة التي اودعها عند فلان من  
اصلها فالتمس زيد عينه عليها فهدله ذلك **اجاب** اذا  
قامت البينة بان المودع اقران الوديعة التي اودعها  
عند فلان هي ملك زيد وقدا ذن للمودع في تسليمها لزيد  
وجب على المودع ان يسلمها له ويجس على ذلك اذا ثبت ان  
فلانا اودعه ذلك وليس له ان تمتنع من تسليمها اليه فاذا  
امتنع من تسليمها اليه وهلكت ضمانها واذا انكر المودع  
وقال لم يودعني شيئا وطلب منه اليمين لا يحلف لانه  
لو اقر بذلك لم يلزم بتسليمها الا من اقر له بان رقب  
الوديعة اذن له في ذلك لان هذا اقرار بعمال الغير للغير  
**سئل** عن رجل اشترى من رجل جزرا او قلعا سا  
او بطلا منزروعا مغيبا في الارض هل يجوز ذلك  
**اجاب** اذا اشترى ما لم يره وحكمة ان المشتري  
ان يفسخ هذا العقد قبل الرؤية لانه ليس بالزام في حق  
فان لم يفسخه وقطع المشتري بعضه باذن البايع او

18 19  
البايع قلع البعض بخير المشتري ان شاء رضى به وان  
شاء فسخ فاذا رضى بالملقوع لزم البيع في الباقي اذا كان  
على صفة الملقوع **سئل** عن شخص ادعى علي اخر بحق  
فقال المدعي عليه ما اعرف مقدار ماله عندي ولا اعرف  
مقدار ما قبضه ولا اعرف شيئا ونسيت الجميع فما الحكم  
**اجاب** يجس ليحجب عن الدعوي فيقرأ وينكر فيترتب  
عليه كل واحد منهما مقتضاه **سئل** عن رجل ادعى  
بحق في تركه ميت له بنون واطفال واقام بينة فهل  
ينفذ الحكم على الجميع او لا **اجاب** اذا اقام بينة  
على احد الورثة البالغين ثبت الدين في حق الصغار  
والكبار **سئل** عن رجل ادعى علي اخر بطريق الوكالة  
عن زيد فانكر المدعي عليه الوكالة فطلب الوكيل عينه  
انه ما يعلم انه وكيل زيد فهل يلزمه ذلك **اجاب** اذا  
انكر المديون الوكالة فطلب الوكيل تخليفه علي انه ما  
يعلم وكيل يحلف فان نكل الزم بدفع الدين وان حلف



لا يلزم بشئ **سئل** عن شخص ادعى على اخيه دين لموكله  
فلجاب بان موكله قبض المبلغ وان الوكيل يعلم ذلك وانكر  
الوكيل العلم وطلب يمينه على ذلك **اجاب** اذا ادعى  
المدينون انه اقبض الموكل دينه يؤمر بالدفع الى الوكيل  
وليس له ان يستحلف الوكيل انه ما يعلم ان الموكل قبض الدين  
**سئل** عن وطى جارية ملكا ليمين فحالت وولدت  
ولم يعترف به هل يحلف السيد **اجاب** اذا ولدت  
وادعتانه من سيدها وانكر لا يلزمه يمين عند الامام  
وعندهما يحلف والفتوى عليه **سئل** عن اشترى جارية  
عليها برك فظهرت ثيبا **اجاب** يستحلف البائع  
فان حلف بري وان نكل ردت عليه **سئل** عن السرقة  
التي هي عيب في الرقيق ما مقدارها وهل يشترط فيها  
الحرز او لا **اجاب** السرقة التي هي عيب سواء كانت  
من المولى او من اجنبي من حرز واكلها ما يساوي درهمها  
الا اذا سرق من بيت سيده ما يوكل فليس بعيب **سئل**

49  
عن ارض مشتركة بين جماعة غير مقسومة وبني احد  
الشركاء منها بيوتاً فنارعا الباقيون فما الحكم فيه **اجاب**  
اذا لم يجزروا ما فعل يقسم بينهم فان وقع نصيبه  
فيما بنا فيه او غرس فلهم ما بقي وان لم يقع فيما بني فيه بل في  
نصيب الشريك قلع وضمن ما نقصت الارض بذلك **سئل**  
عن رجل استاجر من اخر جدارا وقفنا في ارض محتكرة  
مدة طويلة فقلعها وعمر في الارض بناء جديدا واستاجر  
الارض من اربابها فما الحكم في ذلك **اجاب** الامعارة  
باطلة وما بناه له وعليه قيمة الانقضاء **سئل** عن  
بتان بين جماعة متاعا وضع الحد لشركائه علي  
بعض الثمرة فاخذها مدعيها انه القدر الذي خصه  
او دون ذلك فهل يختص به **اجاب** القول قوله في مقدار  
ما وضع بين عليه مع يمينه الا ان تقام عليه يمينه بالكثر  
من ذلك وما وضع بين عليه من ذلك مشترك بينهم فيما صو  
ثم يقسم الباقي بينهم على قدر حصصهم او يجزؤون فاعلم



سئل عن اشترى جارية علي ان سنها ستان فظهر  
سنها سنة هل له الرد بذلك **اجاب** ان كان كثير السن  
او صفوه مما ينقص قيمته المبيع ويعد عيبا عند اهل  
الخبرة رد به والا فلا **سئل** عن رجل قال لآخر وكلتك  
في بيع غلتي وايفاء ديوني او نقلها للمكان الفلاني و  
تفريقها عليهم فهل يصح **اجاب** الوكالة صحيحة  
والوكيل مخير ان شاء فعل هذا وان شاء فعل هذا **سئل**  
عن رجل اقران لزيد في هذا القصب المزروع نصفه  
وعلي المقر القايم بمصالحه الي حين قلعته ثم في السنة  
الثانية اخلفا القصب وبنيت قصباً فادعي زيد  
نصفه بمقتضى الاقرار السابق في العام الاول **خامس**  
**اجاب** يستحق المقر له الاصل والفرع **سئل** عن  
رجل ادعي علي اخرا بالف درهم مستحق كان مؤجلا  
الي عشرة اشهر مكتوب فيه وان المقر قبض العوض  
الشرعي علي ذلك فادعي المقر انه اقبض العوض الشرعي

104  
21  
ذهبا ودكات بخمسة فسال القاضي صاحب الدين  
عما ذكره المقر فلم يجب بشئ سوى اقبضه العوض الشرعي  
فطلب المقر يمين رب الدين انه ما اقبضه الذهب المذكور  
فنكل عن اليمين فما الحكم في ذلك **اجاب** هذه معاملة  
صحيحة ويجب عليه ما اقربه وان كان العوض ذهبا ودكات  
**مكرر** **سئل** عن رجل ادعي علي اخرا بالف درهم مستحق  
كان مؤجلا الي عشرة اشهر مكتوب فيه وان المقر قبض  
العوض الشرعي علي ذلك فادعي المقر انه اقبضه العوض الشرعي  
ذهبا ودكات بخمسة فسال القاضي صاحب الدين  
عما ذكره المقر فلم يجب بشئ سوى اقبضه العوض الشرعي  
فطلب المقر يمين رب الدين انه ما اقبضه الذهب المذكور  
فنكل عن اليمين فما الحكم في ذلك **اجاب** هذه معاملة  
صحيحة ويجب عليه ما اقربه وان كان العوض ذهبا ودكات **اليها**  
**سئل** عن رجل توفي وعليه ديون وورثته غائبون  
هل يسوغ ثبوت الحق علي الميت في غيبة ورثته ام لا



بذل المدعي من الدعوى على الورثة **اجاب** الميت اذا  
كانت تركته في بلد موته واراد اصحاب الديون اثبات  
ديونهم والورثة غائبون غيبة منقطعة او صفار  
فالقاضي ينصب وصيا عن الميت ويثبت الدين ويدهم  
الى اربابه بعد استخلافهم وان لم تكن الغيبة منقطعة  
لا تسمع بيعتهم الى ان يحضر الوارث ولو كان الوارث  
صغيرا ينصب عنه وصيا ويثبت الدين عليه ويقضي  
دينه بعد استخلافهم انهم لم يقبضوا الدين ولو ثاب  
منه ولم يبرروا الميت ولم يحتالوا به على احد ولم يتعاضدوا  
عنه ولا عن شيء منه ثم يقبضهم من التركة لشبوت المسوء  
للحكم بالصحة **سئل** هل يشترط في صحة حكم الحاكم  
بيوع او وقف او اجارة بيوت الواقف والبايع والتاجر  
وصيارفة او لا **اجاب** انما يحكم بالصحة اذا ثبت ان ملك  
لما وقفه او اذله ولاية الايجار او البيع لما باعه اما ملك  
او نيابة وكذا في الوقف وان لم يثبت شيء من ذلك لا يحكم

بالصحة

بالصحة بل بنفسه الوقف والاجارة والمبيع **سئل**  
اذا اشترط رب العبيد الارض والمساقى على الاشجار  
جزءا مما يزرع بالارض خارجا من الاجرة وشجرا من  
النخل خارجا عن جزو المساقاة ويسمون ذلك طعمة  
اصطلاحا هل يصح ذلك **اجاب** هذا لا يشترط مفسد  
للاجارة الا ان يكون فيه عرف فيعمل به **سئل** اذا ادعى  
رجل على اخر مبلغ ثمن مبيع او اجرة دار او قرض او  
وديعة فقال المدعي عليه لا يستحق قبلي حقا هل قوله  
ذلك جواب كاف **اجاب** نعم قوله لا يستحق علي شيئا جواب  
كاف وللقاضي ان يسأل عن السبب لكن اذا امتنع من  
بيانه لا يجبر عليه **سئل** هل تقبل شهادة اهل الحرب بعضهم  
على بعض **اجاب** نعم اذا اتفقت دارهم وملحهم  
وان اختلفا لا تقبل وهذا فيما اذا شهدوا بشيء وقع  
بينهم وهم في دار الحرب لا تقبل اذا لا يقضي بين اهل  
الحرب فيما يدنيوه او يغاصبوه في دار الحرب فلا فائدة



في هذه الشهادة **سئل** عن رجل اذن لآخر ان يقبض  
له من زيد ديننا او عيننا ووكله في ذلك فقبض الوكيل ذلك  
وادعي انه دفعه لموكله فهل يقبل قوله مع يمينه **اجاب** القول  
قول الوكيل انه دفع ما قبضه لموكله مع يمينه **سئل** عن  
شخص عاقد صاحب سفينة ان يحمله غلقه في سفينة  
الي بلد كذا فهل يستحق ثيا من الاجرة واذا قوى الريح  
عليها فتجاوزت البلد المذكور هل يلزم السفان الرجوع  
**اجاب** يستحق الاجرة بقدر ما حمله من المسافة ان  
تعذر الذهاب منها الي البلد المعاهد عليها والا فيلزم  
المستاجر اليه وامتنع الموجر من الرجوع فانه يجبر  
علي الرجوع بنفسه او باجيريه فان امتنع وكانت  
المكان الذي سارت سفينة فيه هو الطريق الي  
المكان المستاجر اليه استحق الاجرة بقدر ما وقع  
العقد عليه ويحط منه مقدار اجرة الرجوع من ذلك  
المكان الي مكان العقد وان سارت السفينة من غير

الطريق

١٠٣  
١٥١  
الطريق المستاجر اليه لا يستحق ثيا من الاجرة **سئل**  
عن رجل اذن لشريكه او لاجنبي في صرف عمارة فهل القول  
قولهما وهل لهما الرجوع **اجاب** القول قولهما في  
الصرف يمينهما اذا وافق الظاهر والشريك يرجع عما  
صرفه والاجنبي لا يرجع الا اذا قال له احصرف علي وامر  
لترجع علي **سئل** عن مستحق وقف وهو ناظر عليه اجرو  
بدون اجرة المثل هل يصح ذلك **اجاب** لا تجوز اجارة  
الوقف بدون اجرة المثل وان كان هو المستحق تجوز  
ان يموت قبل انقضاء المدة وتفسخ هذه الاجارة  
**سئل** عن رجل ادعي انه وكيل عن زيد في سماع الدعوي  
فادعي رجل علي زيد شئوا **اجاب** الوكيل بالانكار فهل  
تسمع هذه الدعوي بدون ثبوت الوكالة انه وكيل  
الغائب في سماع الدعوي **اجاب** ليس للقاضي ان  
يسمع الدعوي مالم يثبت عنده انه وكيل الغائب في  
سماع الدعوي **سئل** عن دلال دفع له رقيقا لينادي



ع



ما صورة ذلك اجاب صورة ان يشهدوا ان فلانا وقف  
علي الغفر او علي الغزاة او علي اولاده من غير ان يتعوضوا  
بانه شرط في وقفه كذا وكذا فان شهدوا علي شرط الواقف  
وانه قال لجهة الفلانية كذا فلا تسمع الشهادة بالتأني  
علي شروط الواقف لان اصل الذي يشتهر انما هو اصل  
الوقف وان علي لجهة الفلانية اما الشروط فلا  
يشترط فلا يجوز الشهادة بالتسامع **سئل** هل تجبر  
الزوجة علي السكني في بيت مفرد من دار بيوت سكن  
فيها اقارب الزوج وغيرهم بجعل باب واحد يقفل  
عليها ام هل يجب علي الزوج ان يحضر لها من يونسها  
ويقضي حاجتها ولا **اجاب** اذا كانت الدار كبيرة  
وفيها منازل او بيوت ولكل بيت باب وغلق له ان  
يسكنها في بيت منها للحصول كفايتها به اذا استغنت  
به وعرفته ولا يجب علي الزوج اخضا من يونسها  
الا اذا كان لها خادم ملك لها فعليه نفقة خادما

عليه فاحذره وتركه عند شخص للعرض لشرايه فهل يلزم  
احدهما **الجواب** اما الدلال فلا ضمان عليه ان كان العرف  
بين الناس ان الدلال يدفعه لمن يريد الشراء واما  
الاخر فانه اخذه علي سوم الشراء فان قدر علي الثمن  
وعين يضمنه واذا لم يقدر علي الثمن فلا ضمان عليه اذا  
لم يقصر في حفظه **سئل** هل للشريك ان يفسخ العقد  
غيبة شريكه **اجاب** ليس لاحد الشريكين ان يفسخ الشك  
من غير علم الاخر **سئل** اذا ادعي شخص علي اخر بحق فانكر  
فاقام عليه البينة شهدت له فتسحب المدعي عليه قبل  
القضاء عليه فطلب المدعي من القاضي الحكم عليه ليذهب  
خلفه **اجاب** المذهب انه لا يجب الي ذكر وان طلب  
ان يكتب كتابا الي قاضي البلدة التي بها الغريم  
بصورة الدعوي والشهادة يكتب له القاضي بشروط  
المذكورة في كتاب القاضي الي القاضي **سئل** عن معني  
قولهم يجوز الشهادة بالتسامع في اصل الوقف



اذا كان مؤسرا وان لم يكن لها خاد ما فقضاء حوائجها  
على الزوج لان عليه كفالتها وسكنها بين اقوام بحيث لا  
تستوحش **سئل** عن رجل قال وكلت كل مسلم في كذا قبل  
له مسلم الوكالة وفعل ما وكل به هل يجوز **اجاب**  
توكيل المجهول لا يجوز فعلى هذا لا يجوز توكيل كل احد  
الا ان يقول وكلت فلانا او اذنت له ان يوكل من شاء  
**سئل** عن شخص استاجر عينا ثم اجورها ثم مات فهل  
تفسخ الاجارة **اجاب** اذا انفسخت الاجارة الاولى  
انفسخت الثانية على الصحيح **سئل** عن شخص عليه  
ديون كثيرة لشخص تخالف القابض والدافع في وصف  
المقبوض فدفع له مبلغا وقال له هذا عن الدين الفلاني  
وقال ولي الدين لا احسبه الا من غيره **اجاب**  
اذا عين المديون احدا المديون ان كان في تعيينه فائدة  
بان كان احدهما بكفيل والاخر لا او برهن او احدهما  
قرض والاخر ثمن مبيع صح التعيين من المديون وان

كان جنسا واحدا لا يصح **سئل** اذا ادعى شخص انه وكيل  
عن زيد فباع له واشتري فلم يصدقه زيد هل يلزم الوكيل  
**اجاب** اذا قال اشتريت لفلان واجابه البايع بان قال  
بعثت من فلان ولم يظهر انه وكيل عنه فان اجاز ما فعل  
صح بشرطه والابطال وان لم يقل اشتريت من فلان بل  
اضاف الشراء لنفسه ثم تبين انه ليس بوكيل عن فلان  
فالشراء لنفسه **سئل** اذا ظهر لمشتري السلعة  
عيب بها والبايع حاضر وسكت عن طلب الرد مدة  
بغير عذر هل يسقط حقه **اجاب** اذا اطلع على عيب  
فله الرد ما لم يتصرف في المبيع تصرف يدل على رضاه  
فيه وان طالت المدة لكن اذا اشهد حين اطلعه على العيب  
فورا كان سافرا بالدابة فظهر له العيب وهو مسافر  
ولم يكن في ذلك البلد قاض يرفع الامر اليه فاذا كان قاض  
يرفع الامر اليه ويخبره بذلك ولا يخبره فان لم يفعل  
احدا الامرين بطل حقه من الرد سواء قصر المدة او طالت



سئل اذا قبض صاحب الدين ذهابا او فضا ونقد  
يصير في ثم ادعي انها زيف او بعضها وقال الدافع  
ليست بفضتي **اجاب** القول قوله مع يمينه انه هو المقبوض  
وان كان بعد النقد ما لم يكن دينه او حقه **سئل** عن  
رجل قال ان حضرت زوجتي الى مجلس قاض واخبرت  
اني سافرت عن امدك كذا وكذا كانت اذا اطلقتها فاهل  
اذا وجد الشرط يحكم الحنفى بطلاقة **اجاب** اذا قامت  
اليمين على الزوج بذلك او وجد الشرط وقع الشرط  
ولا يحتاج فيه الى حكم ولها ان تتزوج اذا انقضت  
عدتها **سئل** اذا ادعي احد الشريكين على الآخر ورب  
المال في مال المضاربة خيانة وطلب من الحاكم يمينه انه ما  
خان في شيء وانه اداه الامانة هل يلزم **اجاب** اذا  
ادعي عليه خيانة في قدر معلوم وانكر فان حلف بربى  
وان نكل ثبت ما ادعاه وان لم يعين مقدارا فكذا الحكم  
لكن اذا نكل عن اليمين لزمه ان يبين مقدار ما خان منه

والقول قوله في مقداره مع يمينه لان نكوله كالاقرار بشيء  
مجهوله والبيان في مقداره الى المقر مع يمينه الا ان يقيم  
خصمه بيمينه على اكثر **سئل** اذا كانت اذن الرجل والمرأة  
مشقوقة هل يجب ايصال الماء في الغسل الى داخل الثقب  
**اجاب** نعم يجب **سئل** اذا اتحاكم مسلم وذمي بين يدي  
قاضي هل يسوي بينهما قياما وجلوسا **اجاب** نعم  
يسوي بينهما قياما وقعودا **سئل** عن اهل الذمة اذا  
امر عليهم القاضي او الشريف ووقف على جانبهم  
حالة البيع والشري هل يلزم القيام **اجاب** ان فعل  
اهل الذمة ذلك فحسن لكن لا يلزمون به ولا يعزرون  
بتركه اذا لم يكن مشروطا عليهم في عهدهم **سئل** هل  
يجبر الشريك ان يهاجر شريكه في الدار والسفينة في  
السكنى والمجارة **اجاب** اذا كانت الدار قابلة  
للقسمة وطلب احد الشريكين القسمة والاخر  
المهاجرة في المكان اجيب طالب القسمة وان لم يطلب



احدهما القسمة وطلب الاخر المهايأة في المكان والزمان  
وامتنع الاخر اجبر واما السفينة فلا جبر علي المهايأة فيها  
حملا ولا استغلا لا من حيث الزمان بان يستغلا احدهما  
شرا والاخر شرا بل يؤجرانها والاجرة لهما **سئل** عن  
شخص دفع لآخر ما لا يعمل فيه مضاربة ويسافر ففعل  
ففعل وتكرر فيه السفر فسرق المال فادعي رب المال انه  
ما اذن له في تكرار السفر وقال المضارب لم تنتهي عن  
تكرار السفر **اجاب** اذا ادعي رب المال التقييد والمضاربة  
الاطلاق فالقول للمضارب مع عينه ما لم يقم رب المال  
ببينة علي التقييد **سئل** هل تجوز شهادة الاوصيا  
علي لايتام مال ان ذلك ودبعة عنده هذا الرجل في  
ذمة مورثهم وهل يجوز لهم الدفع اذا علموا ذلك  
**اجاب** نعم تجوز الشهادة ويجوز لهم الدفع من التركة  
لكن لا يقبل قولهم في حق الورثة ويضمنون المدفوع  
اذا كان بغير قضاء **سئل** عن رجل حلف بالطلاق

ان ما يعبر يا بنته علي فلان في بقية هذا الشهر ثم عقد  
العقد عليه فاراد الزوج العبور هل له ذلك **اجاب**  
اذا عبرت البنت علي الزوج لا بحث وكذا اذا عبرت  
بها امها او غيرها الزوج بنفسه الا ان يريد عكسها  
من العبور بحث الا ان تدخل قهرا عليه بحكم الحاكم  
او بغير ذلك من انواع القهر **سئل** عن شخص عاقدر رب  
السفينة علي ان يحمله كذا الي مكان كذا فضاقت  
السفينة وانكسرت في بعض الطريق هل يستحق شيئا  
من الاجرة واذا استاجر رب السفينة ملاحا فيها  
باجرة معلومة ذهابا وايابا هل يستحق من الاجرة  
قسطها واذا هال البحر عليهم وتحققوا الغرق  
ان يلقوا بضائعهم هل يلقوا بالغرق في البحر فما الحكم في ذلك  
**اجاب** اذا غرقت السفينة وانكسرت بغير صنع  
ربها لا ضمان عليه ولا اجرة له وان كان بصنعه فالملك  
مخير ان شاء ضمنه قيمته في مكان التلف واعطاه اجرة



حسابها وان شاء في مكان الحمل ولا اجرة له والملاح يستحق  
الاجرة بقسطها واذا هال البحر عليهم اذا اتوا ضوا على  
الالتقاء فالغرم على الرؤس لا ينفذ الا بالنفس وهم  
فيه سواء **سئل** عن مديون عليه دين الى اجل قريب  
وقصد السفر البعيد هل يمنع او يلزم بكفيل **اجاب**  
اذ لم يحل الاجل لا يمنع ولا يلزم بكفيل بل يقال للرب  
الدين ان اردت فاخرج معه فان حل الاجل طالبه  
بدينك **سئل** اذا اقوي الرشح على سفينة سائرة  
بالقلاع فصدمت سفينة اخرى فغرق من فيها  
عما فيها وعجز الملاح عن ردها هل يلزمه ما تلف  
**اجاب** لا ضمان على الملاح اذ لا صنع له في ذلك  
**سئل** عن شخص ضمن شخصا اخر له دين لم يحضر  
له فهل اذا عجز عن احضاره يلزمه الدين **اجاب**  
لا يلزمه الا احضاره ان قدر عليه وان عجز لا يلزم  
الدين الا ان يقول الضامن فان لم احضره فعليها

عليه

عليه من الدين **سئل** اذا وقف الذي وقف على الكنيسة  
او البسطة فما حكمه **اجاب** الوقف باطل ويجوز بيعه  
ويورث عنه وكذا اذا وقعت على الرهبان والقسيسين  
وان وقف على فقراء النصارى جاز **سئل** عن شخص  
دفع لآخر مبلغا واذن له في صرفه على عمارة وسافر الامر  
فصرف الماذون ذلك واحتاج الى زيادة مصرف فاقترض  
وصرف فلما حضر الاذن ادعى ان هذا الذي صرفه  
الماذون للعمارة فوق اجرة المثل ولم يرض له القرض  
**اجاب** ما صرفه في العمارة مما ادعى انه اقترضه لا يلزم  
الاذن وهو متبرع فيه لانه انما اذن له ان يصرف من  
ماله والذي اقترضه ليس من مال الاذن واذا اقام بينة  
ان الذي صرفه في العمارة من مال الاذن وهو اجر المثل  
واقام الاذن بينته انه اكثر فالبيعة بينة الاذن  
لانها مثبتة في الضمان **سئل** هل يحبس الوكيل في  
دين ثبت على موكله اذا كان للموكل مال تحت يد الوكيل



وامتنع الوكيل من اعطائه سواء كان الموكل حاضرا او  
غائبا **اجاب** انما يجبر الوكيل على دفع ما ثبت على موكله  
من الدين اذا ثبت ان الموكل امر الوكيل بدفع الدين  
او كان به كفيل او لا فلا يجبر فيه زاد الشيخ في هذا  
الجواب في مكان اخر وان صدق فيما ادعاه من الديت  
لان هذا اقرار على الغير فلا يعتبر **سئل** عن شخص  
وكيل لشخص ادعي عليه رجل بدين يستحقه في ذمة موكله  
فاجاب الوكيل انه وكيل في القبض والمطالبة لا في الصرف  
وقضاء الدين او في الدعوى لا عليه فهل يسمع قوله  
**اجاب** القول قوله في ذلك مع عينة لان المال الذي  
في يد الوكيل وديعة لا يجب على المودع ان يقضي ما ثبت  
على المودع من الدين لانه لم يثبت التوكيل من ربا المال  
للدائن بقبض دينه من وكيله او مودعه ولا الوكيل كفيل  
به ليلزم دفعه **سئل** اذا اطلب شخص غريمه لجلس الشرع  
ليدعي عليه حتى فوكل المطلوب له وكيل عنه في سماع الدعوى

من غير عذر ولم يرض الطالب الا بحضور غريمه **اجاب**  
مذهب الامام ان التوكيل بالخصومة لا بد فيه من رضي  
الخصم وقال اصحابه لا يشترط رضاه لان الحق له يستوفيه  
بنفسه وبنايبيه واختار السرخسي القاضي ينظر  
فان كان متعنتا اشترط رضاه **سئل** عن شخص  
عليه دين لآخر والدين رهن وكفيل فاحال ربا الدين  
رجلا بالدين وقبل فهل ينفك الرهن ويبرأ الكفيل  
**اجاب** اذا حال الطالب افسا فاعلى مديونه وبالدين  
كفيل بري المديون من دين المحيل وبري الكفيل  
ويطالب المحتال الاصيل لا الكفيل لانه لم يضمن  
له شيئا لكنها براءة موقوفة وكذلك اذا حال المرتهن  
بدينه على الراهن بطل حقه في حبس الرهن ولا يكون  
رهنا عند المحتال **سئل** اذا ادعت امرأة على  
زوجها بكساي ماضية فاعترف الزوج بذلك  
وانها باقية في ذمته هل يواخذ الزوج بهذا الاقرار



وهل يلزم القاضي ان يستفهم منه هل ذلك بقضاء  
ام تراض بينهما او لا **اجاب** الكسوة الماضية انما  
تقرر في الذمة بقضاء او تراض فاذا اقر الزوج انها  
في ذمته الزم بها ولا يستفسر لكن ينبغي للقاضي ان يسأل  
الزوج عن الدعوى هل الكسوة بقضاء او تراض **سئل**  
اذ حبس الشخص بدين وغاب رب الدين فملك المدينون  
المدة الشرعية وكشف القاضي عن ماله فلم يظهر له موجود  
فهل له يطلق **اجاب** اذا حبس القاضي الغريم فيما حبس  
فيه ومضت مدة يراها القاضي بحيث يغلب على ظنه  
انه لو كان له مال لظهر فيسأل عن حاله من له خبره به فان  
اخبر بعجزه خلى سبيله سواء كان خصمه حاضرا او  
غائبا لكن اذا كان غائبا يستوفي منه بكفيل ان يمس  
والا فلا **سئل** اذا سكن الزوج مع الزوجة في دار  
هي ملكها مدة سنين بغير اذن منها ولا اباحة  
فما الحكم **اجاب** لا يلزم الزوج اجرة ما سكن ورضاها

بذلك

بذلك اذن **سئل** عن رجل استاجر بيتا ناشعا  
من اقوام متفرقة مدة مختلفة ليتفع به زراعة  
وعرض افرزح المستاجر عرضا شجارا ثم انقضت  
مدة بعض الموجهين فطولب بتفريع الارض فهل يبقى  
الي حين فراغ مدة بقية الحصص **اجاب** اجارة  
الارض الشايعة من غير الشريك لا تجوز الا على  
قولها فان حكم حاكم بصحتها اجازت فاذا انقضت  
مدة بعض العقود بقي الغرس الي انقضاء المدة  
لان من انقضت مدة اجارته ليس له ارض معينة  
يامر المستاجر بتفريعها فيخرج تفريعها الي انقضاء  
المدة جميعا لكن باجرة المثل واما على قول الامام  
فالاجارة فاسدة فان لم يحكم بصحتها فللكل ان  
يطالبوه بالتفريع وان لم تمض المدة ويحب عليه اجر  
المثل لما مضى **سئل** عن ذمي اسلم وله ابن مجنون  
هل يتبعه الابن **اجاب** اذا ابلغ اما اذا ابلغ عاقلا



ثم جن فاسلم ابوه بعد جنونه هو المذهب فيصير تبعا  
له في الدين **سئل** اذا اختلف المعير والمستعير  
في الانتفاع بالعارية فادعي المعير انتفاعا مقيدا  
بفعل مخصوص وادعي المستعير الاطلاق **اجاب**  
القول قول المعير في التقييد لان القول له في اصل  
الاعارة فكذا في صفتها **سئل** عن رجل ادعى علي  
اخر يدعواوي مختلفة ويقبض نقداً مختلفة كل  
نقذة بدعوي جديدة في مجلس واحد فالتمس تمينه  
علي كل نقذة يمين فاني لا يميننا واحدا علي الجميع  
**اجاب** الخيار لرب الدين ان شاء حلفه علي كل دعوي  
بافرادها وهو المدعي وان شاء حلفه علي جميعها  
يميننا واحدا لان اليمين حق **سئل** عن مستاجر  
الدابة اذا اختلف مع ربها فقال المستاجر  
آجرتني لا حملها ماشيت واركبها من شئت فقال  
لتحملها فما شاؤ وتركها بنفسك فالقول لمن **اجاب**

القول

القول للمؤجر مع يمينه الا ان تقوم بينة **سئل**  
اذا سافر العامل بالمال واشترى به بضاعة وارسلها  
صحبة غيره لرب المال فهلكت في الطريق فهل يضمن  
**اجاب** لا ضمان علي العامل لان له ان يودع مال  
المضاربة والقول قوله ان المالك اذن له في ذلك الا ان  
يقم المالك بينة انه منعه من ذلك **سئل** اذا اشترى  
شخص سلعة او باعها بفحن فاحش هل له ان يختار  
الفسخ **اجاب** اذا ظهر غبن فاحش للمشتري او  
للبايع فيما باع فعن ابي حنيفة رحمه الله روايتان  
في رواية يرد وفي رواية لا يرد وافي بعض مشايخنا  
ان خدع البايع المشتري وغره فللمشتري الفسخ  
وكذا البايع اذا غره المشتري وخدعه فللبايع  
الفسخ ذكره صاحب القنية فيها **سئل** عن المرأة اذا  
منعت زوجها من الوطئ وهي في منزله هل تكون فاشرة  
**اجاب** ليس هذه بناشرة ولا تسقط نفقتها ولا كسوها



والناشئة هي التي تخرج من منزل الزوج بغير إذن فلهذه  
تسقط نفقتها وكسوتها **سئل** هل تستحق المطلقة  
نفقة بسبب حضانتها ولدها خاصة من غير رضاع  
له **اجاب** نعم تستحق اجرة علي الحضانة وكذا ان  
احتاج الصغير الي خادم يلزم الالب **سئل** عن شخص  
من المسلمين يتوكل في خلاص الحقوق ويضيق عليهم  
**اجاب** يجوز لان الخصم رضي بذلك لانه لا يلزم التوكيل  
الارضاء ولا ضرر في طلب الحق **سئل** عن جماعة  
مشاركين في بستان باع كل منهم النمرة الا واحد امتنع  
والمشترى ليس غرضه الا الشراء من الجميع هل  
يجبر الممتنع علي بيع نصيبه وكذلك جماعة موقوف عليهم  
دارا وهم ناظرون عليها فاجروها الا واحدا منهم  
قاصدا علي الشراء تعطيلها فهل يجبر علي بيع حصته  
**اجاب** لا يجبر علي ان يبيع مع الشركاء لانه حجر بل  
يبيعون حصصهم فقط ويجز النمرة وتقسم بينهم

وكذلك

وكذلك في الدار الموقوفة لا يجبر علي الاجارة بل يوجر شركاؤه  
حصصهم والمتاجرون لها يبيعون الممتنع في السكني  
بقدر انصا بهم **سئل** عن حفي تحمل شهادة في شيء لا يبيع  
علي مذهب كالم الحال مثلا وكتب بذلك مسطورا  
او كان حاكما ثم تحاكم اليه فهل يسوء له الحكم  
با بطلان تلك القضية **اجاب** اذا علم ما لا يجوز علي  
علي مذهب وكان قاصيا وطلب منه الحكم فيه ان  
ينقصه ان لم يره ولا مانع من ذلك **سئل** عن البحر  
المالح اهو من دار الحرب ام من دار الاسلام **اجاب**  
ليس هو من دار احد الفريقين لانه لا قهر لاحد عليه  
**سئل** اذا طلقت الزوجة من الحاكم ان يقرر لها  
ولا ولادها نفقة علي زوجها فلو سا كل يوم فاني  
الزوج وقال انما نفق عليها وعليهم يجبر القاضي  
علي ذلك التقرير **اجاب** لا يجبر ان يقرر فلو سا بل  
الواجب عليه طعام وادام علي الغني خبز حنظل ولحم



عذا وعشا بقدر كفايتها والمتوسط خبز ودهن وعلى  
الفقر خبز وجبن وخل الا ان يعلم القايض انه يضارها  
في ذلك فيفرض عليه درهم بقدر حاله وان كان الزوج  
صاحب ما يدق لا يفرض عليه شيء واذا امتنع ان يفرض  
عليه شيء اجبر حتى يفرض **سئل** اذا اقر الزوج  
لزوجته مبلغا من النقود في نظير كسوتها عليه  
في كل سنة ورضيت الزوجة بذلك وحكم به الحاكم  
فهل لها ان ترجع منه كسوة قماش او لا رجوع لها  
**اجاب** نعم لها ان ترجع وتطلب كفايتها وان حكم  
بها الحاكم لكن في المستقبل تسحق قماشها  
**سئل** عن الشريكين في سفينة امتنع احدهما  
من بيع حصته واجازت الاوسفرها صحبة وكيله  
او بنفسه يريد بذلك ضرر شريكه فهل يجبر على ذلك  
**اجاب** لا يجبر على شيء من ذلك ولكن يهاجى الشريك  
ويفعل في مدة ما اراد على وجه لا يضر بالشريك

فان

فان فعل في مدة فيها ما يضر شريكه قتلت ضمن نصيبه  
**سئل** عن شخص استاجر ملاحا في البحر المالح فانكرت  
السفينة او اسرت في بعض الطريق هل يرجع عليه  
بقسطها من الاجرة التي قبضها **اجاب** يستحق بقدر  
ما عمل ويسترجع منه ما بقي **سئل** اذا صدر من المسلم  
قول يوجب الكفر هل تطلق زوجته باينا ولا تعود اليه  
بعد اسلامه الا بعقد جديد **اجاب** نعم اذا ارتد  
عن الاسلام او تكلم بما يوجب الكفر بانت منه زوجته  
فاذا عاد الى الاسلام لا تحل له الا بعقد جديد ومهر  
جديد **سئل** عن امرأة اسرت وادخلت دار الحرب  
فتزوجت هناك مسلما هل يصح **اجاب** اذا دخلت  
ما سورة بانت من زوجها فاذا انقضت عدتها  
وتزوجت هناك مسلما **سئل** اذا ادعت  
المرأة على زوجها انه يقصد السفر بها وطلبت الحكم  
عليه بعدم السفر بها **اجاب** نعم يحكم لها عليه



وتكمنه من السفر بها اذا اراد السفر بها **سئل** هل  
يحكم الحاكم بعلمه في الرجل المعسر ولا يجب **اجاب** علم  
القاضي في ذلك كعلم الشاهد **سئل** اذا اخذ الرجل  
ولده من مطلقة فاشتاق الى رؤية ولدها هل  
يلزمه ارسال الولد اليها **اجاب** اذا سقطت حضاً  
الام واخذ الاب لا يجبر علي ارساله اليها بل هي اذا  
ارادت ان تراه لا تمنع من ذلك وتمكنها الاب من رؤيته  
**سئل** عن رجل استاجر ارضاً سبعة لا تفصل للزراعة  
فاصلها وزرعها وسقاها بالماء واصرف عليها  
جملة دراهم ثم ان المورسعي في فسخ الاجارة علي مذهب  
من المذاهب لادع فهل للمستاجر الرجوع عما غرمه علي  
ذلك **اجاب** اذا استاجر للزراعة وهي سبعة لا يمكن  
زرعها لا تصح هذه الاجارة وان استاجرها لينتفع  
بها مطلقاً ولم يعين زراعة صح فاذا غرم علي صلاحها  
مالاً ان اذن له مالها في ذلك ليرجع عليه ففعل ثم

١١٤  
٢٤  
فسخت الاجارة رجع علي المالك اذا كان المورسعي المالك  
لكونه ولاية في ذلك كما ظروا وصي فان كان ما اذن فيه  
من مصالح الوقف او مال الايتام صح اذنه ورجع في ربح  
الوقف او مال الصغير وان لم يكن فيه مصلحة فلا  
اعتبار بهذا الاذن ولا رجوع له علي احد **سئل** عن رجل  
اجار ارض بيتان للزراعة وساقا علي اشجارها ثم انه  
فسخ الاجارة بسبب هل تنفسخ المساقاة **اجاب**  
اذا فسخت اجارة الارض بوجه شرعي والاشجار ملكة  
للمساقين ليس له ان يفسخ تلك المساقاة الا بعد شرعي  
بان يكون العامل خائناً في الثمر **سئل** عن الموكل اذا  
قال لو وكيله كلما عزلتكم من الوكالة فانت وكيل كيف  
الطريق الي عزله **اجاب** الطريق الي عزله ان يقول  
عزلتكم عن الوكالة المعلقة ورجعت عن الوكالة المنجزة  
وقيل يقول كلما وكلتكم فانت معزول والافلا وجه **سئل**  
عن شخص قال لا خير بعنكم هذا بكذا ان اقبضتني الثمن



اليوم او الى وقت معين فقال اشتريت فهل هذا البيع  
صحيح **اجاب** هذا البيع غير صحيح لانه علقه بالشرط  
والبيع لا يجوز تعليقه بالشرط الا في مسئلة واحدة  
وهو ان يقول بعثك ان رضي فلان به فانه يجوز اذا وقت  
بثلاثة ايام لانه اشترط الخيار للاجنبي وهو جائز  
**سئل** اذا استاجر رجلا للسفر او سفينة ثم بدالم ان  
يسافر مع غيرها هل له ذلك **اجاب** انما له فسخ الاجارة  
اذا اراد ترك السفر اصلا او اشترى هو بلا نفسه  
او سفينة لانه حينئذ استغنى عن الاستيجار واما  
اذا اراد السفر مع غيرها فليس له عذر في ذلك بفسخ الاجارة  
**سئل** اذا اراد الحاكم حبس الغريم في مدرسته او مكان  
غير السجن هل له ذلك **اجاب** العبرة في ذلك لصاحب  
الحق لا للقاضي **سئل** اذا قال البائع للمشتري  
سألتك الاقالة فقال ان رددت اليّ الثمن اليوم  
فقد اقلتك فقال المشتري اقلت وقبلت **اجاب**

هذه

٢٥

هذه الاقالة المتعلقة بهذا الشرط غير جائزة كالا يجوز  
تعليق البيع بالشرط **سئل** هل يشترط في بيعة العيب  
في الدواب والرقيق اثان ام واحد **اجاب** العيب  
في الدواب مختص بمعرفة الاطباء وقيل انما يثبت بقول  
عدلين من الاطباء وبعضهم اكتفى بقول واحد وان  
كان مما لا يطلع عليه الرجال كالعيوب في النساء كني  
بقول امرأة واحدة عادلة وقلة الاكل عيب في الدواب  
ويثبت بشهادة عدلين او يعلم القاضي **سئل** اذا  
احتاج الجار ان يحمل خشبة على جدار جاره هل له  
ذلك **اجاب** ليس له ان يضع على جداره شيئا الا برضاه  
ولا يجبر ان يملكه من وضع خشبة على جداره والنهي  
الوارد عنه ليس بالتحريم وانما هو من باب البر والاحسان  
**سئل** عن رجل مات وترك اولادا صغارا فقرا هل  
يجب نفقتهم على عموهم الغني وامهم الغنية **اجاب**  
نعم يجب عليهم الثلاثة كالارث وان كانت الام فقيرة

مطلب هل يشترط في بيعة  
العيب في الدواب اثان  
ام واحد



فالجحيع علي العم وكذلك تجب نفقة العم الفقير علي اولاد  
اخي الا غنيا سواء كان صغيرا او كبيرا او زمنا او  
اعمي وكذلك الانثى الفقيرة سواء كانت صغيرة او كبيرة  
او بالغة ولا تجب نفقة ابن العم وابنة العم علي ابن  
العم ولا علي بنت العم لانه ليس بحرم وكذلك اولاد الاخوال  
والخالات واولاد العتات لانه لا محرمية بينهم وشرط  
وجوب النفقة علي القريب من الاصول والفروع ان يكون  
بينهما قرابة محرمية بينهم وشرط وجوب النفقة علي  
القريب من الاصول والفروع ان يكون بينهما النكاح  
وان يكون من تجب عليه النفقة تملك النصاب الذي يحرم  
به عليه اخذ الزكوة وان يكون من تجب له النفقة فقيرا  
سواء كان صغيرا او كبيرا عاجزا او انثى فقيرة مطلقة  
وان لم تكن نوسة ولا عيالا لها عاجزة عن الكسب  
خلقة ولا نفقة للحامد الا اذا اتفق دينها ولا يجب  
علي المسلم نفقة اخيه واخوته او محرم الكافرون وان انكر

القريب

القريب انه فقير فالقول قوله مع يمينه الا ان يقيم البينة  
انه غني فحينئذ تقضى عليه النفقة **سئل** عن شخص ادعي  
علي اخي مبلغ فانكر فاحضر شهودا انه اقر له بالمبلغ  
بالقاهرة وادعي المنكر انه في خارج الا قرار الذي شهد  
به الشهود كان مقيما بدمياط واقام عليه ذلك بيمينه فاي  
البينتين تقبل **اجاب** يعمل بشهادة الاقرار لا بشهادة  
انه كان مقيما يوم الاقرار بدمياط **سئل** عن شخص له  
وقف ادعي علي اخيه مبلغ فانكر فاحضر شهودا انه اقر له  
بالمبلغ بالقاهرة وادعي المنكر انه في خارج الا قرار  
الذي شهد به الشهود كان مقيما بدمياط واقام علي  
ذلك بيمينه **سئل** عن شخص له وقف وانكر واحقا  
مكتوب الوقف والمستحقون ناظرون علي وقفهم  
فهل يلزمه يمين علي ما ادعي به واذا انكل هل يحكم عليه  
الحاكم بما ادعي به **اجاب** اذا ادعي عليهم بانه يستحق مقدارا  
بما شرطه الواقف والبقية اذا قام بيمينه عمل بها وان لم



يكن له بينة يعمل بما تقدم له من المستبين وان لم يكن تقدماً  
فله تخليف شركاؤه فمن حلف بربى عن دعواه ومن نكل  
عمل بنكوله في حقه ولا يعمل في حق غيره **سئل** اذا  
وقف الراهن هل يصح هذا الوقف **اجاب**  
نعم اذا افتكه فهو وقف صحيح وان لم يفتكه فهو باق  
على الرهنه وليس له ان يبيعه **سئل** اذا اساقا شخص  
اخر على اشجار معلومة ولم يساقى العامل شيئاً  
ولا عمل فيها شيئاً بل طلعت الثمرة بغير عمل هل يستحق  
شيئاً **اجاب** اذا لم يعمل في الاشجار لا شيء **سئل**  
اذا ائتم شخص نفسه ان يقوم لشخص بما عليه من  
الدين لفلان بغير ذكر كفاية وانما اشهد على نفسه  
انه التزم ان يقوم عنه بالدين هل يلزمه **اجاب**  
الا لتمام الكفاية بل كل لفظ يدل عليه كالكفاية  
على ما عليه والتزم ذكر ما عليه وقبل الطالب  
**سئل** اذا ادعى شخص على اخيه يقطع النزاع بيني

وموت قطع النزاع

وبينه

وبينه بان كان له عليه حق او مطالبه يدعي به ويطالبه  
وان كان ليس له عليه حق حتى يشهد عليه انه لا يستحق علم  
شيئاً من الحقوق والدعاوي والمطالبات فهل تسمع  
هذه الدعاوي من المدعي **اجاب** لا يجبر علي ان يدعي  
عليه لانه الحق له ان شاء طالبه وان شاء تركه **سئل**  
عن شخص وقف وقفاً معيناً على شخص معين ثم  
من بعده يكون وقفاً على الفقراء والمساكين يبدو  
من ذلك باقارب الواقف المذكور فهل تنفذ الاقارب  
بجميع ريع الوقف بمقتضى هذه العباره ويقومون  
على الفقراء **اجاب** اذا اوقف على الفقراء وقال يبدو  
باقاربي فيصرف اولاً الى اقاربه وما فضل يفرق  
على الفقراء والمساكين ولا يشترط اعطاء اقاربه  
كفايتهم بل يصرف الناظر اليهم شيئاً لان الواقف  
لم يشترط كفايتهم **سئل** عن رجل اشترى جارية  
واقامت عنده سبعين يوماً ووطئها ثم باعها



من آخر واقامت عنده نحو شهرين ثم وطئها ايضا ثم  
ظهرت حاملا فنفى كل من المشتري الولد واراد علي بايعه  
الاول وقالت القوابل ان الجارية حامل من شهرين  
او ثلاثة فهل يثبت الحمل في هذه المدة وما حكم الله في ذلك  
**اجاب** اقل ما يتخلف الولد في اربعة اشهر فان ادعى  
المشتري الحمل راتها النساء فان قلن بها حمل وانكر  
البائع حلف انه باعها وسلمها وليس بها حمل فان  
بري وان نكل ردت عليه وكذا حال الثاني مع الاول  
**سئل** اذا قالت المطلقة انا حامل وانكر المطلق  
فتهدت القوابل بالحمل وانها في شهرين او ثلاثة  
فهل يثبت الحمل في هذه المدة **اجاب** اذا ادعت  
انها حامل فالقول قولها في ذلك ولها النفقة فاذا  
مضت مدة الحمل وهي ستان فقالت كنت اظن اني  
حامل وتبين لي خلاف ذلك ولم احضرها النفقة  
الي ان تحيض ثلاث حيضات وان حيض طالع المدة

سئل اذا اشترى احد الشريكين عينا ونقد الثمن من  
مال الشركة ثم ادعى شراء لنفسه خاصة هل يقبل قوله  
**اجاب** اذا كانت شركة عنان وله بينة تشهد انه حين  
عقد العقد صرح بالشراء لنفسه خصوصا بالمشتري  
وان لم يكن له بينة فان نقد الثمن من مال الشركة فالمشتري  
علي الشركة **سئل** عن رجل يبتاع انا به بئر وسقا علي  
الا شجار واستاجر الارض والبئر وسقا الا شجار  
ثم ان بعض المؤجرين انقضت مدته وعلي الا شجار  
الثمرة لم تنضج فهل هذه الثمرة لما لا الا شجار والارض  
ام للعامل واذا كانت للعامل فهل تبقى مجانا بغير اجرة  
اولا وهل للمؤجر ان انقضت مدته ان يمنع العامل  
السقي من البئر المشتركة بينه وبين بقية المؤجرين  
واذا كان بالارض زرع لم يبد صلاحه كالقصب مثلا  
فهل يبقى باجرة المثل ام يلزم المستاجر بقلعه **اجاب**  
اذا ساقا علي الا شجار واستاجر الارض والبئر ليس



الاشجار من البير فالمساقاة والاهجارة فاسدة  
لان المساقاة هي ان تقوم على الاشجار بما يصلحها  
وبو بقرها وليس على المساقى الا العمل متى شرط عليه  
بشيء اخر من اجرة الأرض والبير فسدت وما خرج  
من الثمر فهو لصاحب الشجر وللعامل اجر مثل ان وقت  
الخروج من المساقاة لانها فاسدة يجب فسخها  
واذا زرع المساقى قصبا في الأرض فعليه اجر مثلها الا  
ان يقلع لان قلعه مدة معلومة والا امر بقلعه  
في الحال وعليه اجرة مثل الأرض الى وقت القلع **سئل**  
عن رجل له رقيقة مسلم اسرها الكفار ثم فداها الامام  
من الكفار بمال واعتقها وتزوجت بولاية الشرع الشريف  
فهل لسيدها استرقاقها بعد ذلك وهل بنفسه تكاها  
**اجاب** اذا اشتراها الامام من الكفار لنفسه فالزنا  
والتزويج بها بعد اعتاقها صحيح لانه يملكها بالشراء  
منهم هذا اذا اشتريها بعد ان احرزوها بدواهم

لاهم ملكوها وزالت عن ملك سيدها **سئل** عن شخص  
استاجر أرضا بها شجر نخل وعنب وموز مدة معلومة  
ثم ساقا على الاشجار بجزء معلوم ثم حصل الشجر الموز  
افه سيادية اهلكت وذهب اشجاره القائمة ولم يبق  
منه سوى جذره الفاضلة في الأرض ثم ان العامل  
على المساقاة اقام دولابا وابقاراً من ماله وسقى جذر  
الوزجينة عاد شجراً كاملاً اهل يكون ذلك للعامل امر  
لما ذكره الا حصل **اجاب** انه لما ذكره الا حصل وما غرمه  
العامل فهو متبرع ان لم يأمره صاحبه بذلك ليرجع  
عليه **سئل** عن شخص قال لنجار اقطع شجراً من هذا البستان  
والحال انه لم يكن ملكه فقطع من بستان غيره شجراً  
مثمراً او غير ثمرة فمن الضمان منها **اجاب** ان قال  
للمنجار الاشجار ملكي فاقطعها والنجار لا يعلم الحال  
فالضمان على الامر ويعدروا ان كان يعلم فالضمان  
على النجار وكذا التعريض لانه هو المتعدي ويضمن قيمة



المشترعين قطعها مئمة وغير مئمة **سئل** عن جماعة  
مستتركين في فرس باع احدهم حصته لاجنبي وسلم الفرس  
للمشتري بغير اذن بقيقه شركائه فهلكت عند المشتري  
فما الحكم **اجاب** الشركاء مخبرون ان شاؤوا ضمنوا  
الشركاء وان شاؤوا ضمنوا المشتري منه **سئل** عن شخص  
ادعي علي وكيل شخص يدعي انه يستحق في ذمته موكله  
شيئا فالخمس المدعي يمين الموكيل انه لا يعلم استحقاق  
المدعي في ذمته موكله فهل يلزم بذلك **اجاب** لا يخلف  
الوكيل عن ذلك **سئل** عن شخص ادعي علي اخر بطريق  
الوكالة بدين مسطور فاجاب بانه دفع المبلغ لموكله  
او انه لم يقبض لعوض **اجاب** اذا ذكر انه دفع المبلغ  
لموكله لا يلتفت الي قوله ويلزم دفعه الي الوكيل ويقال  
له اذا لقيت الموكل فخاصمه فيما يدعيه **سئل** عن شخص  
وكل شخصا وكالة مطلقة ومن جعلها ان يبرء عنه  
ماله من الديون والحقوق عن المديونين ويسقط

ما يرى اسقاطه ففعل الوكيل ذلك فهل تصح هذه البراءة  
**اجاب** يصح ذلك من الوكيل في هذه الصورة وينفذ  
علي الموكل **سئل** عن ارض مشتركة بين اثنين مشاءة  
وقف كل منهما نصيبه علي حصة ثم تنازعا وطلب القسم  
هل يجابا **اجاب** اذا حكم الحاكم بصحة هذا الوقف  
وطلب احد الشريكين القسم صح طلبه واجيب الي  
ما طلب **سئل** عن زوج تزوج امرأة بحضور فاسقين  
ثم تحدث الزوجة النكاح وتلفها الي الحاكم وشهدت  
البينة بالنكاح هل تقبل ويقبلها القاضي **اجاب**  
الراي في ذلك الي القاضي ان غلب علي ظنه صدق الشاهد  
وحكم بما صح وان ردها فلا نكاح بينهما **سئل** هل يجوز  
استئجار ارض للزراعة بكذا اردب غلة **اجاب**  
نعم يجوز اذا كانت الارض مشار اليها او موصوفة  
في ذمته ولا يكون من الغلة التي تخرج من الارض المستأجرة  
**سئل** عن شخص رمي اخرا في الماء او في النار فمات



فماذا يجب عليه **اجاب** ان لم يمكنه التخلص من الماء بان  
كان عميقا ولا يحسن العوم فمات فعليه الدية عند  
الامام الا ان يكون عادة ذلك فيقتل واما اذا ارماه  
في النار فاحترق ومات يقتل به اتفاقا عند الامام  
وصاحبه **سئل** عن شريكين في دار سكنها احدهما  
مدة طويلة فطلب شريكه ان يسكنها مدة مثله  
فابي هل يجبر علي لا سكان ام علي دفع الاجرة لما  
سكن او لا **اجاب** لا يلزمه شيء لما ضمن من اجرة  
ولا يلزم ان يمكنه ان يسكن بقدر ما سكن لكن اذا طلب  
المهاياة في المستقبل فله ذلك الا ان يطلب شريكه  
قسمة الدار فتقدم علي طلب المهاياة **سئل** عنهما  
اذا تهايا في السكنى وشرط احدهما علي شريكه ان يسكنها  
بنفسه ولا يسكنها لاحد ولا يوجرها هل يصح هذا  
الشرط **اجاب** اذا اتفقا علي المهاياة فله ان يسكن  
بنفسه وان يسكن غيره هو الصحيح ولا يصح ما اشترط

عليه

عليه اذا لم يمكن بالسكن ما يوهن البناء كالحداد والقضار  
واذا اراد احدهما الرجوع عن المهاياة الي قسمة الدار  
يجاب لذلك **سئل** عن شخص حمل علي جدار جاره اخشابا  
وبني عليها ومضى علي ذلك سنين ثم طالبه بالرفع مدعيا  
انه لم ياذن له في ذلك ورضى به وليس للشاني بينة **اجاب**  
لما لكر الحايطة ان يجبر علي من بني علي حايطة بقلع  
ما بناه فان لم يقم عليه بينة انه اعاره مدة معلومة  
ورجع لا يلزمه شيء مما نقص من قيمة البناء بالهدم  
**سئل** عن شخص باع سلعة لشخص واحال بثمنها  
شخصا فقبضه ثم استحق فهل يرجع المشتري علي  
القابض لا علي المحال عليه **سئل** عن شخص انفق علي  
امراة اربعة اشهر لمتزوجتها ثم بداله ان لا يتزوجها  
او تزوجت هي بغير رضاه فهل له الرجوع بما انفق  
عليه في كلا الصورتين واذا كان هذا الرجل يرسل  
النفقة لها علي يد جاريتها وجعلت المرأة وحصول



ذكر اليها والاذن له في الارسال واقام الرجل بينة  
شهدت ان الجارية كانت تأخذ منه كل يوم كذا وكذا  
درهما فما الحكم في ذلك **اجاب** ان شرط في الانفاق  
التزوج فلم تزوجه رجع عليها وان لم يشترط ولكن  
انفق عليها وجه الطبع الاصح انه لا يرجع ومن المشايخ  
من اختار انه يرجع تزوج ام لا لانه رشوه هذا  
اذا دفع اليها دراهم انفقها على نفسها اما اذا  
اكل معها لا يرجع عليها بشي والقول قولها مع يمينها  
انها لم تاذن له في الارسال ولا وصلت اليها شيء  
واذا اقام بينة على الامه انها قبضت منه ذلك  
ان كان قائما في يده الامه اخذه منها والا طال بها  
به بعد عتقا **سئل** عن استاجر دارا او سفينة  
فتبين انه لا يملكها جميعا **اجاب** ان لم يجز المالك  
يختر المستاجر وان لم يرضى بنصيب المور فقط  
او يفسخ الاجارة **سئل** عن ذي هلك عن غيرويحي

وترك

وترك اولاد اصفارا او عقارا او عليه ديون فوضع البترك  
بين علي موجوده وباع العقار لوفاء دينه ونفقة  
الاصغار فهل له ذلك ام قاضي المسلمين يتصرف على  
الاصغار ولا يجوز لحاكم اهل الذمة قول ذلك  
**اجاب** اهل الذمة اذا كانوا يعتقدون شيئا في  
معاملتهم وتبايعهم يتركون وما يعتقدون عليه  
الا في الربا فانهم يمنعون من ذلك واذا كان من  
معتقدهم ان يتركهم يتصرف في تركاتهم لم يتعرض  
لهم في ذلك الا اذا اتوا فعوا الي حاكم المسلمين  
فحينئذ يحكم بينهم بما يقتضيه شرع المسلمين  
**سئل** اذا ادعي شخص على اخيه سلمه عينا او مبلغا  
ولم يبين في دعواه سبب التسليم فانكر المدعي  
عليه واجاب انه لا يستحق عليه تسليم ما ادعاه  
فاقام المدعي عليه انه سلمه العين المدعي بها ولم  
يبينوا باي سبب سلمها هل تقبل هذه البينة



واذا قال المدعي عليه تسليتها وديعة ورددتها  
اولا وصلها الزيد وزيد ميت فكذب المدعي وقال  
بل اشتريتها منه واقترضتها فالقول لمن **اجاب**  
اذا ادعي عليه انه سلم شيئا وطلب منه رده اليه  
فاجاب انه لا يستحق علي رد ما ادعاه وحلف علي  
ذلك برئ من الدعوي فان اقام المدعي بينة  
علي انه تسلم ما ادعي به منه لا يعتبر هذه البينة  
لانه لم ينكر التسليم وانما ينكر استحقاق الرد  
فاذا حلف عليه قبل قوله مع يمينه ولو قال المدعي  
عليه سلم الي لا دفعها الي فلان وقد دفعتها  
اليه فان صدقه المدعي فالقول قوله مع يمينه في انه  
دفعها لفلان سواء صدقه فلان او كذبه سواء  
كان حيا او ميتا وان كذب المدعي وقال لم اسلمها  
لك الا قرضا او بيعا ان صدقه المدعي عليه فيها  
وان كذب المدعي فالقول قوله مع يمينه لانه المسلم يدي عليه

التحليل

١٢٣  
٢٤  
التحليل وهو ينكر فيجب عليه رد المدعي به ان كان قائما  
وضمانه ان كان فانيا **سئل** تسبب في غرامة مال شخص  
عند بعض الظلمة واغراه عليه حتي غرم ماله للظلمة  
هل يلزم المتسبب في ذلك **اجاب** اذا تعاون في شخص  
ودفعه الي ظالم وعادة الظالم ان من يدفع اليه وتعاون  
فيه عنده ان ياخذ منه مالا مصادرة يضمن الشاكي  
في هذه الصورة ما اخذه الظالم هذا ما افتى به  
المشاخرون من علمائنا **سئل** عن المتبايعين اذا  
اختلفا في وصف المبيع فقال المشتري للبائع ذكرت  
هذه السلعة مثلا شامية وقال البائع ما قلت لك  
الا انها بلدية فالقول لمن **اجاب** القول للبائع مع  
يمينه لانه ينكر حق الفسخ واليمين للمدعي اي المشتري  
لانه مدع **سئل** اذا مات احد المستاجرين فوضع  
ورثته يدهم علي المستجرة مدة ثم حكم الحاكم  
بفسخ الاجارة بالموت فهل تنفسخ من يوم الحكم



او من حين الموت اجاب ان لم يحكم لهم حاكم ببقاء الاجارة  
وانتقال الحق لهم فالفسخ من حين الموت **سئل** عن  
الزندق من هو **اجاب** الزندق هو من يقول ببقاء  
الدهر اي لا يؤمن بالآخرة ولا بالخالق ويعتقد ان  
الاموال والخدم مشتركة وقال في مكان اخر انه هو الذي  
لا يعتقد الهاء ولا يعا بحرمة شيء من الاشياء وفي قول  
توبته روايتان والذي رجع قبول توبته **سئل** عن  
شقي قال في عشر الاخير من رمضان لعن الله هذه الليالي  
المباركة **اجاب** يعز رب عزير ابليغا لانه استهان  
بما عظم الشرع **سئل** عن العامل في مال المضارب  
اذا مات وطالب برب المال ورثته بالمال والربح  
وادعوا ان مورثهم قبضه ذلك فهل يقبل قولهم  
له ام القول لرب المال **اجاب** المضارب اذا مات  
ولم يبين امر مال المضارب لزمه ذلك في ترحته  
ولا يقبل قول ورثته انه رد المال الي صاحبه الابينة

١٩٢  
تشهد انه رده الي المالك المصا او تشهد ان المضارب  
قال قبل موته رددت المال والربح الي المالك **سئل**  
اذا طلق الرجل زوجته وله ولد منها صغير فقد رله  
فرضا واذن لاه في الاستقراض والانفاق عليه  
ثم سافرت مدة بغير اذن مطلقها ثم حضرت  
وطالبت بما نفقته **اجاب** تستحق الفرض مقيمة  
او مسافرة باذن او بغير اذن ولا تسقط بذلك  
نفقة الصغير ولا اجرة حضانتها **سئل** عن معنى  
قولهم واختلاف الدار حقيقة او حكما **اجاب**  
صورته ان يموت شخص ذي دار الاسلام وله ابن في  
دار الحرب وهو في اهلها مقيم بها فهذا لا يرث  
ابله لان دارها مختلفة حقيقة فلو فرضنا  
ان الابن جاء الي دار الاسلام بامان غير قاصد  
الاقامة بها فمات ابوه في هذه المدة التي استامن  
فيها الابن لا يرث ايضا من ابيه شيئا لان داره ودار



الحرب مختلفة حكما وكذا الوقات الابن لا يورث الاب  
منه شيئا لان ابنه ليس من اهل الدار حكما وان كان  
فيها حقيقة لانه قصد الرجوع اليه اذ الحرب **سئل**  
عن العاقد اذا صدر في النكاح صيغة التزويج عليا  
وجهمها الشرعي فقال الزوج نعم يا سيدي قبلت  
هذا النكاح او قال الزوج نعم لا غير هل ينعقد  
**اجاب** اذا اجاب الزوج نعم قبلت بهذا الصداق  
هذا النكاح او اقتصر علي قوله نعم في المجلس قبل  
ان يشتغل بكلام اخر صح النكاح **سئل** عن المتوخي  
اذا تضرع اليه راسه **اجاب** اذا غلب علي ان يفر  
المسح سقط عنه المسح ولا يجب عليه شيء **سئل** هل  
يجوز حبس الطيور المنفردة وهل يجوز عتقها وهل  
في ذلك ثواب وهل يجوز قتل الوطواط والملوث  
حصر المسجد بخرابها الفاحش **اجاب** يجوز  
حبسها للاستيناس بها واما اعتاقها فليس

٢٥  
فيه ثواب وقتل الموزي منها ومن الدواب جائز **سئل**  
عن مديون رهن قصب الم بيد صلاحه لكنه يكمل صلاحه  
عند انقضاء الاجل **اجاب** رهنه بدون الارض لا يصح  
**سئل** عن رجل استعار شيئا ليرهنه فرهنه الى اجل  
فاستحق الدين فطولب بخلاص الرهن فلم يخلصه  
هل للمعير حبس المستعير **اجاب** نعم له ان يطالب  
المستعير بخلاص الرهن ويحبسه به الي ان يفتك  
الرهن وله ان يفتك الرهن ممن هو مرتهن عنده  
بان يدفع له الدين الي المرتهن وياخذ الرهن ويرجع  
علي المستعير عما دفعه المعير **سئل** اذا اقر شخص  
بانه لا يستحق علي فلان حقا ولا يمينا بالله تعالى  
ان وجب لما مضى من الزمان والي يوم تارخه ثم  
ادعي المقرب دعوي ثايمه وطلب تيمنه فهل يحلف  
**اجاب** لا تسمع دعواه ولا يمينا عليه لان اليمين  
بعد صحة الدعوي **سئل** عن شخص ادعي علي شخص



بشركة او قرضا او ودیعة او عارية او بقبض مال بطريق  
الوكالة فانكرتم اعترف وادعي لدفع والرد فهل يقبل  
قوله اجاب اذا احدى في هذه الصورة ثم ادعي الرد لا  
تقبل الا ببينة لازمة بالجحد خرج عن ان يكون امينا  
**سئل** عن رجل استاجر عينا من رجل مصدا قال ان  
العين ملكه ثم طلب المستاجر منه بينة انها ملكه  
خوفا من مدع يدعي فهل له ذلك **اجاب** اذا استاجر  
منه مصدا قال او غيره مصدا يلزمه الاجرة ويحجر  
علي دفعها اليه وليس له ان يطالبه ببينة انها ملكه  
ما لم يتبين غير ذلك **سئل** عن تزكية اهل الذمة كيف  
هي **اجاب** ان يزكيه في الامانة في دينه ولسانه ويده  
وانه صاحب نقطة **سئل** عن شخص باع لشخص  
سعة واحال بثمنها شخصا وقبل الحال عليه  
الحواله وكذلك المحتال ثم تقايل في البيع ما الحكم  
في الحواله هل تنفسخ ام لا **اجاب** المقابلة صحيحة

ولا تنفسخ الحواله ويلزم الحال عليه دفع المبلغ  
للمحتال ثم يرجع علي المحيل **سئل** عن نصراني حصل له  
خبل في عقله بسبب عشق او غيره لكنه يستحضر  
الجواب عما **سئل** عنه ويفهم الخطاب فاسلم وحصل  
له سرور بذلك وكل وقت تمدح الاسلام ويذم دين  
النصرانية هل يصح اسلامه **اجاب** حيث كان هذا  
مميزا فانه يصح اسلامه ولا يقبل رجوعه ويحجر علي  
العود الي الاسلام **سئل** هل تسمع الدعوي في الدين  
الموجب علي المديون لاثباته وتسجيله **اجاب** نعم  
تسمع الدعوي فيه للاثبات لا المطالبة به **سئل** عن  
المراة المخدرة من هي اي الرفيعة النسب **اجاب**  
اذا لم تكن لها عادة بالزوج الي السوق ولم يتقدم  
لها خصومة بين يدي حاكم **سئل** عن شخص وكل  
شخصا في بيع عقاره فباعه من شخص ثم المشتري  
باعه من شخص اخر ومضت مدة طويلة علي ذلك



وصدر هذا التصرف جميعه في بلد الموكل وبعلمه وهو  
سألت ثم اظهر الموكل مكتوبا بانه كان ملكا العقار شخص  
قبل الوكالة بالبيع وان المالك وقفه على المملكه الموكل  
فهل تسمع دعواه **اجاب** اذا ادعي وفقا محكوما  
بصحة تسمع دعواه وبينته والا فلا واذا سمعت  
دعواه وبينته نقض البيع ورد الثمن **سئل** عن  
رجل اقرانه طلق زوجته ثلاثا من مدة ثلاثة اشهر  
وصدقته الزوجه على ذلك وانها حاضرت ثلاث  
حيض هل يقبل قولها **اجاب** الذي عليه المتأخرون  
من علمائنا انها تعتد من وقت الاقرار الا ان  
تقوم بينة على ما تصادق عليه ومذهب المتقدمين  
انها يصدقان **سئل** عن شخص تخاصم مع آخر  
فقال انا اخلي لك هذا البلد واسافر فقال خصمه  
عشرة اثم تعالي مات رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وما افتقرت الدنيا اليه **سئل** فماذا يجب على القائل

وهل

57 ٢٧  
وهل تقبل توبته **اجاب** هذا خطأ من قائله  
وجها له فلقد اراد النبي عليه السلام وهو قريب من الكفر  
الا انه لم يكن كفرا ويحتاج قايلا الى تعزير بيليه ليحترز  
عن مثل هذا الكلام **سئل** عن شخص ادعي علي شخص  
اخر بدعوى توجب كفرا فانكر فحجرا المدعي عن اقامة  
البينة هل يجب على المدعي شيء **اجاب** انكار المدعي  
عليه ما ادعي به المدعي علي تقدير ان تقوم عليه بينة  
بذلك يجب عليه توبته وان عجز المدعي عن اثبات ما ادعاه  
لا يجب عليه شيء اذا صدر الكلام علي وجه الدعوى عند  
حاكم شرعي اما اذا صدر علي وجه السب والافتراء  
فانه يعزر علي حسب ما يليق به **سئل** اذا ادعي شخص  
عند حاكم بدعوى علي آخر واحضر بعض بينة شهادت  
ثم علم المدعي ان ليس له خلاص عند مذهب هذا القاض  
فقال للقاضي انا رفعت طلبي عن خصمي في هذا الوقت  
يقصد بذلك الذهاب الي قاض اخر هل يجنبه القاضي



الذي ذكر ويدفعه عنه الي قاض اخر **اجاب** نعم ما لم يطلب  
من القاضي الحكم فله ان يؤخر حقه وتلكه القاضي من ذلك  
لان المدعي من اذا ترك تركه **سئل** عن اسيرين اذن  
احدهما لصاحبه ان يشتريه من الا فرنجي الذي اسره  
فاستراه ثم ان الاذن تسحب وهرب من الا فرنجي  
بعد الشراء وقبل نقد الثمن والزم الا فرنجي المشتري  
بالثمن واخذ منه في داره فهل يلزم الاذن **اجاب**  
ان افلته الكافر من اسره وسلمه للمشتري ثم هرب  
بعد ذلك استحق الا فرنجي الثمن على الماذون والا  
فلا شيء للكافر لان لم يسلم الي المشتري ولا للمشتري  
على الاذن شيء لانه لم يستخلصه **سئل** عن دار  
مستهدمة ليتم اجرتها وليه نحو عشرين سنة  
باجرة المثل بعضها معجلا ليعمرها والبعض  
الاخر مؤجلا لنفقة اليتيم واصرف المعجلة  
في عمارة الدار فبلغ اليتيم في اثناء المدة وطلب

فسخ هذه الاجارة مدعيان ان اجرتها الآن زادت  
فهل لذلك **اجاب** اذا ايجروا الوصي والقاضي على هذا  
الوجه لضرورة لا بد منها كالعمارة والنفقة وليس  
للمصغر مال غيرها يسفق عليه منه ولعمارة الدار  
والاجرة حينئذ اجرة المثل ثم بلغ الصبي واراد فسخ  
الاجارة لا يلتفت اليه والاجارة ماضية **سئل** عن  
شخص قال في مجلس القاض في حضرته ان شهد علي زيد  
بكذا كان قوله مقبولا علي وكان حقا ما يقوله فحضر  
زيد فشهد عليه فكذبه فهل يلزم ذلك او لا **اجاب**  
ان كان زيد عدلا قبل قوله سواء رضي به او لا وان لم  
يكن عدلا لا يقبل قوله عليه ولا اعتبار برضاة  
السابق لان فيه تعليق لزوم الحق بشهادته والالزام  
لا يصح تعليقها بالشروط **سئل** عن ارض مشتركة  
بين اثنين جعلوها وقفا علي جهات ثم توفي احدهما  
فحصل بين الواقف الاخر والناظر علي وقف الميت



منازعة وطلب القسمة فهل يقسم **اجاب** نعم تقسم  
 الارض المذكورة ويفرز نصيب كل منهما عن الآخر  
 اذا كان نصيب كل منهما على جهة **سئل** عن  
 شخص استاجر ارامدة باجرة مؤجلة ثم اجرها لشخص  
 باجرة معجلة وقبضها وتجب فعند انقضاء المدة  
 طالب الموجر المستاجر الثاني هل له ذلك **اجاب** ليس  
 للمؤجر ان يطالب الثاني بماله على المستاجر الاول **سئل**  
 هل تجب نفقة اولاد الاولاد على جدتهم لا بيهم اذا  
 مات ابوهم او غاب او كان حاضرا وهو فقير وهم فقراء  
 والجد عني **اجاب** نعم تجب على الجد النفقة ان مات الاب  
 وان غاب يوم مر الجد بالانفاق عليهم والرجوع على الاب  
 اذا حضر وايسر **سئل** هل تجب نفقة احد من العصبة  
 على عصبة **اجاب** لا تجب على العصبات نفقة عصبة  
 غير الوالد والجد فانه تجب النفقة على الابن لابيه وجره  
 وعلى الاب لابنه وابنته واولاد اولاده وتجب على ذي

الرحم المحرم بشرط ان يكون المنفوق له فقيرا ومن يجب  
 عليه النفقة غنيا على ما يساوي نصيبا فاضلا عن  
 حوائجه الاصلية ويجبر اذا امتنع من الانفاق  
 على الاقارب كما يجبر اذا امتنع من الانفاق على  
 الزوجات **سئل** اذا ساق شخص شخصا على اشجار  
 معلومة مدة معلومة مساقاة صحيحة مستوفاة  
 للشروط ثم اراد احدهما فسحرا هل تملك ذلك **اجاب**  
 المساقاة كالاجارة فكل عذر تنسح به الاجارة تنسح  
 به المساقاة من جملة الاعداد مرض العامل لا يستطيع  
 معه العمل بنفسه وكذا ان كان خائنا يسرق الثمرة  
 والسعت فلما لك اخراجه وكذا اذا قصد ترك هذه  
 الصناعة **سئل** عن جماعة في سفينة تخصموا  
 مع اهل سفينة اخرى فطلعت جماعة منهم الى  
 السفينة الاخرى باسلحة وضرب واحد منهم  
 شخصا في راسه فسقط في البحر وغرق ومات فماذا يجب



علي الضارب واذا شهد عليه بعض فقايله الذين  
طلعو الى السفينه هل تقبل شهادتهم **اجاب** اذا  
شهدوا والشهود وان كانوا من رفقائه انه سقط في  
البحر من ضربته وغرق فعلى الضارب دية المضرور  
في ماله **سئل** عن رجل قال لو كيلة هات من صندوقي  
خمسين ديناراً فذهب واتى بها ثم بعد مدة تحاسبا  
فقال الوكيل لي عندك ثلاثة وعشرين ديناراً فلاحب  
ما كنت وجدت في الصندوق سوى سبعة وعشرين ديناراً  
ودفعت الباقي من عندي فكذبه **اجاب** القول للوكيل  
مع يمينه انه ما وجد في الصندوق سوى ذلك وان البقية  
من ماله **سئل** اذا استلج شخص من شخص داراً وارضاً  
لينتفع بها المستاجر خاصة دون غيره فهل هذا الشرط  
لازم **اجاب** له ان ينتفع بها لنفسه ولغيره وان  
اشرط عليه الا ينتفع بها الا هو فانه شرط غير مقيد  
لان السكنى والزراعة اذا عين ما يزرع لا يختلف

باختلاف

٤٩ ٠ -

باختلاف المستعملين وله ان يوجر غيره **سئل** عن  
رجل طلب من زوجته النقلة معه الى دار يختارها في  
بلد ها فابت الا ان يعطيها كسوتها والحال من صداقها  
**اجاب** لبرلها ان تمتنع الا لصداقها الحال اما الكسوة  
والاؤجل فليس لها الامتناع بسببها فان امتنعت  
بسببها فهي فاشرة لانفقة لها ولا كسوة مادامت  
علي ذلك **سئل** اذا انفق الوصي على اليتيم وكساها بغير  
تقدير فرض من حاكم هل يعتد به **اجاب** للوصي ان  
ينفق على الصغار ولا يحتاج ذلك الى فرض قاصر والقول  
قوله فيما انفقة اذا لم يكذب الظاهر وفي تحليف خلاف  
**سئل** عن الوصي اذا باع عقار اليتيم لنفقة ولعدم  
ماله ينتفع عليه بثمان المثل بغير اذن الحاكم هل ينفذ ولا  
**اجاب** اذا باع على هذا الوجه ولا يحتاج الى اذن  
الحاكم **سئل** اذا اخبر حاكم حاكماً بقضية هل يكفي  
اخباره ويسوغ للحاكم العمل بها **اجاب** لا يكفي اخباره



بلا بد من شاهد آخر سئل اذا ادعى شخص على آخر  
 حق واظهر مسطورا فانكر المدعي عليه وتعدر حصوا  
 الشهود فطلب المدعي يمينه ان هذا المسطور ما كتبه  
 علي هل يحلف علي ذلك ام علي عدم الاستحقاق  
 خاصه **اجاب** يحلف علي عدم الاستحقاق خاصه  
 سئل عن شخص ادعى علي شخص حق واظهر خطيه  
 بذلك فانكر المدعي عليه هل يحلفه القاضي انما ليست  
 خطه او علي عدم الاستحقاق او يستكتبه **اجاب**  
 اذا كتب علي رسم الصلوك ووجد انه خطه يحلف علي  
 انه ليس بخطه لانه انكر الكتابه ويستكتبه القاضي  
 فاذا كتب وقال اهل الخبرة هما واحد الزمه الحق  
 وان اعترف انه خطه وانكر ما كتب فيه حلف المقر  
 ان المقر به قبضه وقضيه وان لم يحلف لا يقضي له  
 سئل اذا كتب شخص كتابا لزوجته فيه طلاقها  
 وعلقه علي براءتها **اجاب** اذا كتبه علي رسم الكتب

يحلف علي عدم الاستحقاق  
 على انه ما كتبه المدعي

وشهد علي انه كتبه او اقربه اعتبر مضمونه سئل عن شخص  
 صغير في حضانه امه او جدته او خالته القربا و اراد  
 والده انتزاعه والسفر به هل له ذلك **اجاب** ليس له  
 ذلك بغير رضا من لها الحضانه ويحكم الحاكم علي والده  
 بعدم السفر به سئل هل يسمع الحاكم دعوي لذي  
 علي مثله بمن خما وخنزير ويحكم به ويجس عنقه  
**اجاب** نعم بحسب الثمن على المشتري ويجس عليه اذا  
 طالبه وامتنع من دفعه بحسب قايمة المسلمين في ثمنه  
 سئل اذا كتب شخص ورقة بخطه ان في ذمته لشخص  
 كذا ثم ادعى عليه فجحد المبلغ واعترف بخطه ولم يشهد  
 عليه **اجاب** اذا كتب علي رسم الصلوك يلزمه المال  
 وهو ان يكتب يقول فلان بن فلان الفلاني ان في ذمته  
 لفلان بن فلان كذا فهو اقرار يلزم به وان لم يكتب  
 علي هذا الرسم فالقول قوله مع يمينه سئل عن شخص  
 ادعى علي اخر مبلغا مقتضي مسطور شرعي اقربه قبض



العوض والتمن فهل يحلف مع وجود البيعة على إقراره  
بقبض العوض **اجاب** اذا اقر بقبض المبلغ او العوض  
ثم ادعى عدم القبض فذهب الي حنيفة ومحمد رحمهما الله  
لا يقبل انكاره بعد ذلك وقال ابو يوسف اذا ادعى انه  
اقربا لقبض ولم يكن قبض يحلف المدعي انه قبض كما اقر  
ويلزم ما اقربا اذا حلف المدعي فان لم يحلف لا يعنى  
له بشي وعمل القضاة والفتوي على قول ابي يوسف  
**سئل** رجل له علي اخرج حق شرعي فطالبه بذلك عند الولاية  
والحجاب فغرم مبلغا للنقبا واعوان الظلمة هل  
يلزم الشاكي بذلك **اجاب** اذا كان في البلد قاض  
يخلص الحقوق وعدل المدعي عنه وشكاه من غيره  
وغرم المدعي عليه افي المتأخرون ان للمشتكي عليه  
ان يرجع عليه الشاكي عما غرم **سئل** عن الذي اذا  
اذا سكر هل يحد **اجاب** اذا شرب الخمر وسكر  
منه المذهب انه لا يحد وافق الحسن بن زياد يحد وقال

بعض مشايخنا ما قال الحسن حسن لان المتسكر حرام  
في جميع الاديان وان اعتقدوا حرمة الخمر تجري عليهم  
احكام المسلمين في الحد بشرها **سئل** هل يجوز وقف  
البناء والغرس دون الارض **اجاب** والفتوي على صحة  
ذلك **سئل** عن المدعي اذا رفع اليمين عن المدعي عليه  
هل يحلف بعد ذلك **اجاب** اليمين حق للمدعي فاذا  
اخر التحليف لا يسقط حقه وله ان يحلف متى شاء  
لان الخصومة انما تنقطع باليمين **سئل** عن  
امرأة مخدرة طلبت امرأة مخدرة لمجلس الشرع  
لتحضرها في الليل وكان عادة المخدرات في البلد  
ذلك هل يلزمها الحضور الي مجلس الشرع ام لا **اجاب**  
اذا كان عادة المخدرات ذلك يلزمها الحضور الي مجلس  
الشرع والحالة هذه **سئل** هل يجوز لاهل الذمة  
ان يعلوا بناههم على بناء المسلمين او يسكنوا  
دارا عالية البناء بين الجيران من المسلمين



اجاب لا يجوز لاهل الذمة ذلك بل تمنعون ان يسكنوا  
محلات المسلمين ويومرون بالاعتزال نساكن منقودة  
سئل عن شخص اشترى من اخو دارا وثبت بالبيعة  
العادلة الشرعية ان البايع لم يزل مائكا حائزا للدار  
المبيعة الى حين البيع ثم ان المشتري وقف الدار  
وحكم حاكم بذلك بعد مدة اقام البايع بيعة شملت  
انه وقفها قبل صدور البيع من غير حكم هل تسمع هذه  
البيعة ام الوقف الذي حكم به هو الصحيح **اجاب**  
اذا باع دارا ثم ادعى انه وقفها قبل صدور البيع او وقفها  
مورثة اختلف فيه قيل لا تسمع دعواه ولا بيعة لانه  
متناقض في دعواه لانه بيعة دليل على ملكه وله بيعها  
ودعواه الوقف منه او من غيره متناقض وقيل تسمع  
البيعة لان الوقف حق الله تعالى فلا تشترط الدعوى  
فيه فتسمع البيعة لانها بيعة حسبية **سئل**  
عن شخص توفي ببلد وله مال ببلد اخر فاثبت شخص

ببلد الميت دين عليه وطلب من الحاكم ان ياذن لمن في يده  
المال ان يدفع له ذلك فهل يجيبه القاضي لذلك اجاب  
نعم اذا ثبت ان المال للميت وثبت الدين قال القاضي  
يترى بصر اياما فان لم يحضر عنده احد حكم القاضي له  
بدينه وهه يوخذ منه كفيلا قال ابو حنيفة لا وقال  
يؤخذ احتياطا ان قد يحضر غريم اخر **سئل**  
عن امرأة ادعت عند قاض ان زوجها سافر ولم  
يترك لها نفقة وطلبت فسخ نكاحها وقامت بيعة  
عليه لكونه فسخ عنها فهل يجوز للحنفي ان يزوجه  
واذا حضر الاول ما حكمه **اجاب** اذا قامت بيعة  
عند القاضي ان الزوج مغايب عنها ولم يترك لها نفقة  
وطلبت من القاضي فسخ النكاح وهو يري ذلك  
فسخ نفذ الفسخ وهو قضاء على الغايب وفي  
**القضاء على الغايب عندنا**  
روايتان منهم من رآه نافذا ومنهم من لم يره نافذا



فعلى القول بنفاذه يسوع الحنفى ان يزوجها من الغير  
 بعد انقضاء العدة واذا حضر الزوج واقام البينة  
 على خلاف ما ادعت من تركها بلا نفقة لا تقبل بينته  
 لان البينة الاولى ترجحت بالقضاء فلا تبطل بالثانية  
 سئل اذا استاجر شخص دار وقف من مؤجر شرعي  
 ثم انه هدم ما بيده العاديه وغير معالمها وجعلها حانوتا  
 او طاحونا او فرنا او غير ذلك هل يلزم المستاجر  
 هدم ما بناه واعادة العين الموقوفة كما كانت اجاب  
 ينظر القاضي في ذلك ان كان ما غيره اليه انفع لجهة  
 الوقف وهو متبرع في العمارة عما انفقه وان لم  
 يكن انفع لجهة الوقف ولا اكثر ريعا الزم بهدم ما  
 صنع واعادة الوقف الى الصفة الاولى التي كانت  
 عليه بعد تعزيره عما يليق بحاله سئل عن رجل  
 وقف وقفا على جهات ولم يحكم به حاكم ثم وقفه  
 على جهات غير الاولى وحكم به حنفى هل يصح اجاب

مذهب

٥٤  
 ٥٥

مذهب الامام ان الوقف لا يلزم الا بالحكم او تعليقه  
 بموت قبل ان يرجع عما علقه فعلى هذا يبطل الوقف  
 الاول ويصح الثاني لكن الفتوى في الوقف على قولها  
 انه لا يشترط للزومه شيء مما شرط ابو حنيفة  
 رحمه الله فعلى هذا الوقف هو الاول وما فعله ثانيا  
 لا اعتبار به الا ان يكون شرط في وقفه الاولى انه  
 ان يغيره بما شاء من الجهات والمصارف غير الاول  
 فيصح ذلك منه سئل اذا اسرق الذي اوزنا ثم اسلم  
 هل يدرك عنه الحد اجاب ان ثبت عليه ذلك باقراره  
 او شهادة المسلمين لا يدرك عنه الحد وان ثبت  
 بشهادة اهل الذمة ثم اسلم لا يقام عليه الحد وسقط  
 عنه سئل اذا قال الذي انا مسلم او ان فعلت كذا  
 فانا مسلم ثم فعله او تلفظ بالشهادتين لا غير هل  
 يصير مسلما اجاب لا يحكم باسلامه في شيء من ذلك  
 كذا افتى علماؤنا والذي افتى به اذا تلفظ بالشهادتين



يحكم باسلامه وان لم يتبرأ عن دينه الذي كان عليه لأن  
التلفظ بهما علامة على الاسلام فيحكم باسلامه وان  
رجع الي ما كان عليه يقتل الا ان يعود الي الاسلام  
فيتركه **سئل** هل يجوز اجارة المملوك ليجمع المملوك منها  
اجاب لا يجوز ذلك لان الاجارة عقد على المنافع  
لا على استهلاك العيز واذا اخذ المستاجر شيئا من  
المملوك فعليه ضمانه والاجرة عليه **سئل** هل يشترط  
بحكم الحاكم الاعذار للمخضم واذا اعذر اليه تسوف من  
وقت الي وقت ما الحكم فيه **اجاب** اذا شهد الشهود  
بحق وزكوا والخضم لم يبدد فعاشر عيا حكم القاضي  
وان طلبا لشهود عليه ان يؤخر الحكم ليحج بالدفع  
قبل ثلاثة ايام يجهل ثلاثة ايام فان لم يحج بالدفع  
قضي عليه **سئل** عن الدلال اذا ضاعت منه سلعة  
او دفعها لمن يقبلها فسرت من داره او ضاعت  
منه **اجاب** اذا ادعى الدلال ان المتاع وقع من

يده وضاع ولا ادري كيف ضاع لاضمان عليه كذا  
في فتاوي قاضي خان واذا دفع الدلال السلعة لمن  
يشترى بها فاخذها وهرب في فتاوي النسفي انه  
لا ضمان عليه لان هذا امر لا بد منه في البيع وفي فتاوي  
قاضي خان اذا طلب المبيع من الدلال بدراهم معلومة  
فوضعه عند الذي طلبه فقال ضاع مني كان عليه  
قيمتها لانه اخذ من علي سوما الشري بعد بيان الثمن  
وقالوا ولا شيء علي الدلال هذا اذا كان مؤذونا  
بالدفع الي من يريد المشتري فان لم يكن ماذنونا  
في ذلك يكون الدلال ضامنا **سئل** عن الدلال اذا  
باع السلعة باذن مالكها فتسحب المشتري هل يلزم  
الدلال الثمن **اجاب** لا ضمان علي الدلال **سئل**  
هل يقبل قول الذي الطبيب في قدم العيب وحدوثه  
**اجاب** لا يقبل قول الكافر علي المسلم ولا يثبت  
بشهادة علي المسلم حكم **سئل** اذا باع شخص شخصا



عبدًا ففسخه عند المشتري فاقام بينة ان له عادة  
بالهرب عند بايعه **اجاب** لا تقبل بينته بالعيب مادام  
ابقا وليس له ان يرجع علي البايع بشي من الثمن مادام  
ابقا فاذا ثبتت موته واقام بينة انه كان ابقا عند البايع  
بغير البلوغ ثم اتى عند المشتري بعد البلوغ رجع حينئذ  
بنقصان العيب وانه كان ابقا عند البايع قبل البلوغ  
فباعه فابق عند المشتري بعد البلوغ لا يرجع بشي  
لاختلاف سبب العيب **مثل** عن شخص اشترى  
من اخو دارا وعمرها وزاد فيها بناء وكذا لكسفة  
وغيرها ثم ظهر ان البايع كان تقدم له بيع فيها لآخر  
**اجاب** اذا تبين ان البايع باع ذلك العين ببينة  
شرعية فان لم يرض المستحق بهذا البيع وكلف المشتري  
نقص ما بناه رجع المشتري علي البايع بالثمن وما  
نقص البناء والغرس بالقلع **مثل** عن دواب كانت  
سائبة تزعم بعض بعض الدواب بعضها قتله

55 56  
**اجاب** اذا كانت المواشي في المرحى فالتفت شيئا من مال  
مسلم او ذمي او زرع ولم يكن ارسلها احد فلا ضمان  
فيه لحديث جرح العجماء جبار **مثل** عن الذمي  
اذا بني دارا عالية عن دور المسلمين وجعل لها  
طاقات وشبابيك للشرق علي جيرانه هل يمكن من تلك  
**اجاب** اهل الذمة في المعاملات كالمسلمين  
ما جاز للمسلم ان يفعل في ملكه جاز لهم ومالم  
يجز للمسلم لم يجز لهم وانما يمنع من تعلية بناءه اذا  
حصل ضرر منه لجاره من منع ضوؤه وهو هذا ظاهر  
المذهب وذكر القاضية ابو يوسف في كتاب الخراج ان  
له ان يمنع اهل الذمة ان يسكنوا بين المسلمين  
بل يسكنوا منعزلين عن المسلمين وهو ما افتيت  
به انا اذا اتلف الصغير ما لا او قتل نفسا او بلاء  
واشترى باذن وليه وخسر ما اذا يلزمه **اجاب**  
ما اتلفه من الاموال فهو من امواله ان كان له مال



اخذ منه والا طولب به اذا حصل له مال وما اقله  
من الادميين سواء كان عامدا او خطأ فهو علي  
عاقلة اذا كان موجبه فوق موجب الموضحة وان كان  
موجب اقل فهو اقل من ماله وان خسر فهو في ماله  
ايضا علي حسب ما ذكر ولا يبطال بمعه من اذن له في  
البيع والشري **وفي الخاتمة** لو قال اليهودي والنصراني  
لا اله الا الله محمد رسول الله برئت من اليهودية ولم  
يقل مع ذلك دخلت في الاسلام لا يحكم باسلامه حتي  
لومات لا يصلي عليه واذا صلي الكتابي او واحد من  
اهل الشرك في جماعة حكم باسلامه عندها واذا  
قال اليهودي او النصراني اشهد ان لا اله الا الله واشهد  
ان محمدا عبده ورسوله لا يحكم باسلامه ما لم يقل  
برئت من ديني ودخلت في الاسلام وفي الجامع  
اثنان شهدا باسلام نصراني يجبر ولا يقتل وعند  
ابي يوسف لا يجبر واذا قال اليهودي والنصراني

٥٧  
اذا مسلم او قال اسلمت لا يحكم باسلامه وكذا اذا  
قال انا علي دين الحنيفية لا يصير مسلما تاخر  
**سئل** عن الفسخ في الغبن الفاحش هل هو مذهبنا  
**اجاب** ذكر في القنية ان البايع اذا غبن المشتري  
او المشتري غبن البايع فلم يغبن الفسخ في احدي  
الروايتين بالغبن الفاحش واختارها بعض المتأخرين  
**سئل** اذا كتب الرجل خطه باقراره ثم مات او انكر  
فشهد عليه انه خطه هل يحكم عافيه **اجاب** اذا كتب  
اقرارا على الرسم المتعارف بحضور الشهود فهو معتبر  
فسمع من شاهد كتابته له ان يشهد عليه اما اذا شهد  
انه خطه من غير ان يشاهد واكتابه لا يحكم بذلك  
**سئل** هل يحكم الحاكم بعلمي التعزير **اجاب** نعم  
يحكم بعلمه ويقبل فيه شهادة النساء مع الرجال  
**سئل** هل يجوز وقف العين الموهنة او المستلجرة  
**اجاب** نعم يجوز وقفها فاذا افتكها وانقضت



مدة الاجارة لا يجوز له بيعها **سئل** عن اهل الذمة  
اذا تظاهروا ببيع الخمر في بلاد المسلمين وغيرهم ماذا  
يجب عليهم وهل يجوز اداقتها **اجاب** تمنعون من اظهار  
ذلك في بلاد المسلمين التي تقام فيها الحدود والجمعات  
فان لم تمتنعوا وراي الحاكم تعزيرهم باراقتها فعل  
**سئل** عن فسقية صغيرة يتوضون فيها الناس  
ونزل فيها الماء المستعمل وفي كل يوم ينزل فيها ماء  
جديد هل يجوز الوضوء منها **اجاب** اذا لم  
يقع فيها غير الماء المذكور لا يضر **سئل** اذا كانت  
قسمت الموارث عند اهل الذمة علي غير ما هي  
عند المسلمين فاذا ارادوا بيع عقار وجاوا  
الي شهود المسلمين ليكتبوا مبايعة العقار علي  
حكمهم هل للشهود ان يكتبوا المبايعة علي ملتهم  
**اجاب** نعم للشهود ان يشهدوا عليهم اذا كان  
من ديانتهم ولا يتعوض لهم في ذلك الا اذا توافوا

طالب

الي حكم المسلمين فيقضي بينهم بحكم الاسلام  
**سئل** عن شريك طلب من شريكه او من العامل في مال  
المضاربة حساب ما باعه واصرفه فقال لا اعلم  
حسابا وانما باعت واصرفت وبقي هذا القدر هل  
يلزم بعلم المحاسب ام لا **اجاب** القول قول الشريك  
والمضارب في مقدار الربح والخسران مع يمينه ولا يلزم  
ان يذكر الامر مفصلا والقول قوله في الضياع والرد  
الي الشريك **سئل** عن رجل طلق زوجته وله منها  
ولد دون التمييز فاجرها الولد مدة طويلة لتنتفع  
به في الناس وقضاء الحاجة باجرة معلومة واذن  
لها في صرفها علي نفقتها ثم تزوجت هذه المطلقة  
فاداد انتزاع الولد منها فهل هذه الاجارة صحيحة  
**اجاب** اذا اجرة لأمه لمنفعة معلومة يمكن ان  
يفعلها الصغير فالاجارة صحيحة والاذن  
صحيح واذا تزوجت فللاب فسح الاجارة واخذ



منها لان الزوج ربما يتضرر بالصغير هذا هو  
الغالب فهو عذر والاجارة تنفس بالاعذار **سئل**  
عن شخص كتب عليه مسطورا لشخص بالف درهم واقرب  
الدين انه قبض منها خمسمائة درهم ثم ادعى المقرانه حال  
عليه بمبلغ وقبضه زوجته ايضا فادعى المقرانه ان  
هدين المبلغين دخلا في الخمسمائة ولم يكن القابض  
ذكر ذلك اولا حين الاشراد فالقول له او للمقر **اجاب**  
اذا اقرب قبض الخمسمائة من الدين بيتين وجه القبض  
فالقول قوله في بيان انه من جهة الحوالة وما قبض علي يد  
زوجه مع يمينه الا ان يقيم المديون بينة انها غير  
ما احواله وغير ما قبضت به الزوجه **سئل** عن  
جماعة مستحقين وقفا اجرهم نحو خمسين سنة  
وضمنوا درك بعضهم بعضا وقبضوا الامة بمعلم  
فعمر المستاجر وانشأ في الوقف زيادات كثيرة ثم ان  
الاجارة فسخت بانتقال الوقف من بطن الى بطن

فما الحكم في البنا المسجل هل يلزم المستاجر ان يلزم المجرور  
بقيمتة **اجاب** المستحقون ليس لهم ان يؤجروا الا ان  
يشترط لهم من له ولاية الاجارة من فاظروا قاضوا اذا  
اجروا بولاية فليس لهم ان يؤجروا هذه الارض الا  
ان يكون الواقف اطلق لهم ذلك فان لم يكن اطلق  
لهم ذلك فهي اجارة فاسدة تنفس ويجب على المستاجر  
اجرا للمثل لما انتفع من المدة فيه الا ان يحكم حاكم  
بجوازها فيحكم بصحة فحينئذ يجوز ولا تنفس حتي  
تموت احد من المستحقين واذا تبدل المستحقون  
ولم تنفس تنفس في مضي المدة فاذا مضت بقي من المستاجر  
باجرة مثلها الا ان تكون المصلحة في ذلك وحينئذ يؤمر  
الباني برفع بنائه واذا وجد من يستاجرها باجرة  
اكثر مما دفع الباني واذا مات المستاجر في اثناء المدة  
تنفس الاجارة وترجع ورثته عما عجل من الاجرة لما  
بقي من المدة علي القابضين او علي من ضمن الدرك في



الاجارة وان استمر واعلي الاقتفاع بالعين المستاجرة  
 فعليهم اجرة المثل الي وقت الفسخ **سئل** اذا هجر الزوج  
 زوجته وامتنع من وطئها هل لها المطالبة بذلك **اجاب**  
 حق المرأة في مطالبة الزوج بالوطئ مرة واحدة في القضا  
 واما فيما بينه وبين الله تعالى فينبغي ان لا يترك وطئها  
 احيانا **سئل** هل تمكن الحاضنة من اخراج الولد  
 والسفر به **اجاب** اذا وقع الطلاق وارادت  
 السفر بالولد ان كان الذي قصدت بلدها وكان  
 الزوج قد تزوجها فيها فلها ذلك وليس للاب منعها  
 وان لم يكن بلدها او كانت بلدها لكن التزوج ما وقع  
 فيها فلا ياب منعها من ان تسافر بالولد معها هذا هو  
 الصحيح **سئل** عن شخص وقف عقارات وديورات  
 واوجرت عشرين سنين هل تنصحه في جميع المدة او تنصحه  
 في ثلاث سنين او لا تبطل في الباقي **اجاب** اجارة  
 الوقف اكثر من ثلاث سنين ان كانت ارضا واكثر

من سنة ان كانت دارا لا يجوز وتنفسح اذا لم يشترط الواقف  
 شيئا واما الشترط شرط اتبع ولا يزداد عليه الا لفروزة  
 لا بد منها والعقد اذا فسد بعضه ففسد جميعه وينفسخ العقد  
 في جميع المدة والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب  
 تمت فتاوي قاري الهداية بحمد الله وعونه  
 وهي الرسالة المرغوب فيها علي يد افقر  
 العباد الله المعين محمد بن محمد بن بدر الدين  
 الاريجاي موطنا الاشعري  
 اعتقاد القصيري طيبة  
 غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين  
 وذكرك في اوائل شهر  
 شعبان المبارك  
 سنة ١٢٦٤  
 ١١